# المهْديّ مَسْبُوقٌ بدَوْلةٍ إسلامية

تأليف

جواد بحر النتشة

تقديم

الأستاذ بسام نهاد جرار

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



---

الناشر: مركز دراسات المستقبل

الخليل – فلسطين

تلفون ٠٢-٢٢٩٧٥٥١ / ٠٢-٢٢٩٧٥٥٢

# تقديم

بقلم المفكّر الإسلامي الأستاذ بسام جرار

مدير مركز نون للدراسات القرآنية

عندما تكون المقدمةُ خلافةً راشدة، وتكون الخاتمةُ خلافةً راشـــدةً على منهاج النبوة، فإنّ ذلك يعني أنّ الرسالة الإسلامية قد جاءت لهداية البشر على امتداد الزمان، **ومن هنا تسقط الدعاوى الـــتي تـــزعم أنّ الإسلام قد نزل لزمان معين، وتسقط أيضاً تلك الدعاوى التي تحاول أن تجعل من الإسلام نظريات فلسفية غير قابلة للتطبيق في كل آن.**

فالمهدي إذن بشرى ببقاء الإسلام إلى أن تقوم الـــساعة، ثم هـــو شهادة بشمول الإسلام لكل زمان دنيوي، ثم هو إعلام بإقامة الحجـــة الكاملة على الناس قبل أن تنتهي خلافة البشر في الأرض، ثم هو حـــافز لكل عامل ليعمل؛ فالشجرة الطيبة لا بُد أن تثمر، والزارع لا بـــد أن يقطف ثمرة جهده.

وهو ليس مجرد (مهدي) بل هو (المهدي) وهذا يعني أنّه إذا كـــان هناك من شخص قد حاز الهداية فإنه هو؛ وعليه، **فهو ردٌّ شافٍ علـــى النظرية التي تنفي دور الفرد القائد في إصلاح المجتمع**، والتي تـــرى أنّ القائد المُصلح هو إفراز للواقع، فلا يمكن التغيير عن طريق الفرد مـــا لم

تتوفر الظروف الاجتماعية التي تفرز القيادة التي تنجح، ويكون هذا النجاح نتيجة ضرورية لنضوج الظروف المحيطة؛ ولا شك أنّ نضوج المجتمعات يؤدي إلى إفراز وقائع جديدة بما فيها الواقع السياسي، **ولكن في المقابل يمكن للقائد التاريخي أن يُغير وجه المجتمع، بل ووجه التاريخ**؛ وإذا كانت النبوات قد خُتمت برسول الله ﷺ، فإنّ هداية الله تعالى وتسديده مستمران إلى نهاية خلافة الإنسان على الأرض، فلا تخلو من قائمٍ لله بحجة، ومن مُلهَم مُسدد.

من يقرأ التاريخ يُفاجأ بكثير من أدعياء المهديّة، وقد نجح بعضهم في تغيير الواقع، كما حصل مع مهدي السودان الذي استطاع أن يهزم الإنجليز ويحرر السودان؛ في المقابل نجد أنّ هناك من يزعم بأنّ فكرة المهدي قد تُورث التواكل!! والواقع يُفنّد هذا القول، لأنّ فكرة المهدي تجتث اليأس، وتقي من الإحباط، وتُحفّز العاملين؛ **ولم نلمس في واقع الناس تواكلاً واتكالاً على نبوءة المهدي، بل إنّ القول بالتواكل هو من بنات أفكار بعض الكُتاب الذين يُنكرون فكرة المهدي**، على الرغم من تواترها في الأحاديث الشريفة.

لقد تنبّه الأستاذ جواد بحر إلى أنّ المهدي هو ذروة الصعود الإسلامي، وأنّه الخاتمة السعيدة للخلافة الراشدة الثانية، فقام ليصحح الخطأ الشائع والوهم السائد- حيث يظن الكثير من الناس بأنّ المهدي

هو المُخلّص للأمّة والمقيم للخلافة الراشدة الثانية- فكان كتابه هذا يهدف إلى إثبات أنّ المهدي يأتي في سياق خلافة إسلامية راشدة، **وهذا يعني أنّ قيام الخلافة الراشدة الثانية هو المُقدّمة الضروريّة لمجيء المهدي**، والذي يشكل عهده وعهد المسيح، عليهما السلام، أوج صعود الفكر والمنهج الإسلامي.

**والقول بأنّ المهدي هو المخلِّص، الذي على يديه تقام الخلافة الراشدة، هو قول لا يستند إلى نص شرعي**، وهو وهم يتداوله الكثير من الناس في أيامنا هذه، ولا عجب في ذلك؛ فكثيراً ما يُقلد الناس قولاً لعالم أو كاتب، ثم يشيع ذلك حتى يُخيّل إليك أنه حقيقة؛ **إنّ رسوخ مثل هذا الاعتقاد يجعل كل الجهود المباركة للدعاة والمصلحين والعاملين على إقامة المجتمع الإسلامي غير ذات معنى، بل ويصبح القعود والإخلاد إلى الأرض مسوَّغاً، حيث لا جدوى من العمل طالما أنّ المهدي لم يظهر بعد**؛ ولكن عندما يُرَدّ الأمر إلى نصابه، ويدرك الناس أنّ المهدي يأتي بعد موت خليفة، وأنّ الخلافة هي المقدمة الضرورية لقدومه، عندها يصبح الناس على ثقة بأنهم سيقطفون ثمار جهودهم، وتصبح فكرة المهدي فكرة مفعمة بالأمل ومُلهمة للعمل الخلاق.

فيُحمَد للأستاذ جواد تركيزه على هذه المسألة، كما ويُحمد لـــه اهتمامه الشديد بالقضايا الفكرية المعاصرة، فيأتي هذا الكتاب حلقة في سلسلة كتب أصدرها وأخرى تشغله وينوي أن يصدرها؛ ونـــسأل الله تعالى أن يوفقه وأن يلهمه الصواب في الفكرة والهدف، وأن يؤيده بروح منه؛ آمين.

بسام جرار

مركز نون للدراسات القرآنية

١٢ رجب ١٤٢٨هـ

الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٦

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فهذا بحث قصير يدور حول مسألة تتعلق بالمهدي عليه السلام، وهي: هل المهدي مسبوق بخلافة تكون قبله، أم أنه يأتي فَردا، غير مسبوق بتلك الخلافة؛ وذلك ليحمل البحث مضمونا آخر، هو: **هل المهدي هو كل ما تبقى في جعبة الإسلام من آمال للغد، أم أنه مسبوق بانتصارات تتحقق، وإنجازات تتفوّق**، تأتي قبله بأزمان يعلمها الله.

الإجابة عن هذه الجزئية هو موضوع هذا البحث، وليس الدراسة الشاملة عن المهدي عليه السلام، ولذا، فلا يُنتظر من بحثي هذا تفصيل كل ما يتعلق بالمهدي عليه السلام.

ومع ذلك، فيقتضي مثل هذا الموضوع أن أدخل إليه عبر فصله الأول في إثبات ورود المهدي في السنة، وبيان أنه جزء من اعتقاد أهل السنة؛ ثم باعتبار أن للمهدي صلةً وأيَّة صلة ببيت المقدس، وأن خلافته متعلقة ببيت المقدس، فقد جعلت الفصل الثاني في هذه المسألة تحديدا؛ ثم جعلتُ الفصل الثالث يدور حول التأكيد على أن الاعتقاد بالمهدي،

الآتي وفق أصول الإسلام، لا يقتضي شيئا من التواكل؛ ثم في الفصل الرابع أُدَلّل على أن المهدي مسبوق بخلافة إسلامية؛ وأخصّص الفصل الخامس بتحقيق مترلة حديث: (**يكون اختلاف عند موت خليفة**)، دون أن أجعل هذا التحقيق ضمن الفصل الرابع، مراعاةً مني لغير المتخصّصين.

ورأيتُ أنه يتناغم مع البحث القاضي بأن خلافة إسلامية آتية قبل المهدي عليه السلام، أن أبدأه برُمّته بتمهيد حول وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، لتكتمل حلقات البحث القائمة على رفض أصول الإسلام للتواكل.

أما سبب تخصيص البحث في الجزئية التي أشرتُ إليها، فهو كون عقيدة المهدي أخذت في نفوس كثير من المسلمين بعدا لا تقرّه عقائد الإسلام نفسه، ولا تقرّه التربية الإسلامية ذاها؛ هذه العقيدة، وتلك التربية، اللتان تؤكدان على أن الخير في المسلمين موصول، وأنه إنما يأتي بالعمل، وأن التواكل ليس من سمة المسلم في مواجهة تحديات الحياة.

لقد شاع عند كثير من المسلمين، وعند بعض المثقّفين بوجه الخصوص، أنه لا أمل للمسلمين قبل المهدي عليه السلام، وسمعتُ أنا من بعضهم هذا الكلام، واستغربته، فرأيتُ أنه لا بد من بيان الأمر،

ومن تجلية الحقيقة، حتى يعلم كل ذي نظر أن مـدّخرات الإسـلام في المستقبل الآتي غزيرة بالخير للمسلمين، حتى قبل المهدي عليه الـسلام، وأهمّ هذه المدّخرات تلك البشرى الجليلة بدولة إسـلامية تـأتي قبـل المهدي عليه السلام، وهذه البشرى هي موضوع البحث برُمّته.

إنه لا بد من هذا البحث الوجيز حول هذه المـسألة، لأجـل أن يتضح المقام، ولأجل أن يبثّ في نفوس المسلمين مزيدا من الأمل بنصر قريب بإذن الله تعالى، قبل مجيء المهدي عليه السلام وقبل أن يحين أوانه؛ وكذلك لأجل أن يسعى المسلمون إلى تغيير أوضاعهم ما اسـتطاعوا، وليعملوا لإقامة دولة الإسلام، التي تنشر الأمن والسلام للبشرية جميعها، فالمستقبل الإسلامي حافل بإذن الله تعالى بكثير من المبشرات.

**إن الإسلام حينما تبشّر نصوصه بالنصر، لا يقصد دفع النـاس إلى التواكل، بل يقصد أن يبثّ فيهم أسباب القوة التي لا تنهزم أمام التغيرات والتحدّيات.**

وإن من شأن المبشّرات بقيام خلافة إسلامية قبل عصر المهدي عليه السلام، أن تقوّي العزيمة، وتمنع الانحراف إلى الهزيمة، فالعامـل الـذي يعمل وهو عالم بما سيحصل عليه من النتيجة الباهرة، سيؤدّيه هذا العلم إلى مزيد من الجهد والتخطيط لأجل الغاية الكريمـة، المتمثّلـة بدولـة

الإسلام، ولن يقعدَه عن العمل؛ ولئن قعد عن العمل اعتمادا منه على ما يتوقّعه من النتيجة الباهرة، فهو في هذا الحال يُدلّل على قصور عقلـــه، دون أن يدلّ حاله هذا على أن المبشّرات ذاتها تؤدّي إلى القعود.

فهذه هي إذن فلسفة المبشرات التي تنبعث متبخترة بين نـــصوص الشرع الشريف، ثقة بالنصر، وعزيمة صادقة، وانطلاقا لا يتردّد، وتوكّلا على الواحد الأحد، ثم يُتوّج كل ذلك بالنصر المبين العزيز.

وأودّ هنا أن أُلْمح إلى أن العمل لإقامة الدولة الإسلامية، لا يكون عبر العنف والقتل، وما شابههما من أعمال تنفّر الناس عن الإسلام ذاته؛ وإنما يكون عبر الوسائل والطرق القادرة على استغلال الواقع اســـتغلالا سلميا، من خلال نوافذه القانونية، وأعرافه المستقرّة، بشرط واحد: هو ألا يكون المنفذ القانوني، أو العرف الجاري، مخالفين لشرع الله تعالى.

إن ثمة فرقا بين الدفاع عن دولة الإسلام إن كانت قائمة فعـــلا، وبين العمل لإقامتها وهي غير موجودة..

الدفاع عنها يسمح بما يمكن من السبل، ومهما كانت، في إطـــار مفاهيم الجهاد الصحيح؛ أما العمل لإقامتها وهي غير قائمة، فلا يمكـــن واقعا، ولم يأتِ نصّا، أن تُقام بوسائل العنف، وما شابهه.

وعودة إلى مفاهيم المبشّرات بالنصر المبين..

المبشّرات تطرد اليأس القاتل، وتمهّد النفس لغد مشرقٍ بإذنه تعالى، وهي تدهم اليأس في مظانّه، وتهيل التراب على أسبابه..

ذلك أن لليأس من مستقبل المسلمين أسبابا أهمها: عظيمُ مكر الأعداء، مع ما يقابله من ضعف المسلمين، وقلة ثقة بعضهم بقدرات دينهم.

والقرآن لم يُغفل ذكر ذلك المكر، بل ذكرته آيات عديدة، ومع ذلك، فلم يترك القرآن أهله خالين من أسباب التثبيت على الحق، والأمل بالنصر المبين، بل لقد أبتْ ذات الآيات التي ذكرت مكر الأعداء أن تترك قلوب المسلمين غرضا له، فيبدّد ما فيها من ثقة بربها، فترى الآيات تمسك المسلمين بكلماتها، لتقرّر أنه لن يسبق مكرُ أعداء الله قدرَ الله بالنصر المبين، قال تعالى: (**وقد مكروا مكرَهم، وعند الله مكرُهم، وإن كان مكرُهم لِتزولَ منه الجبال، فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعدِه رسلَه، إن الله عزيزٌ ذو انتقام**)، (إبراهيم: ٤٦-٤٧)؛ والآية تكشف الحقيقة الداهية القاتلة التي يتّصف بها مكر أعداء الله، ولأن عزيمة النفس تتعرّض لما يهُدّها ويبدّدها، وهي تنهدم لمثل هذا المكر القاتل، ولأن المسلم بَشَر يناله الضعف كغيره، فلقد كان لا بد من إنقاذه من الانهيار النفسي أمام عظيم مكر الماكرين، إنه لأجل ذلك فيما يبدو لي، أتبَعَ اللهُ تعالى وَصْفَ عظيم مكرهم بقوله: (**فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعده رسله**)،

لينقذ المسلم من وهدة الانهيار، وليعلم أن مكر الأعداء مهما عظُم، فهو أمام وعد الله بالنصر ليس بضائر، وهذا التسلسل يجمع بين كشف حقيقة مكر الماكرين، وبين إنقاذ المسلم من الانهيار أمام هذه الحقيقة، ويعطيه القوة والإحساس بسموّ النفس، وصلتها بمالك الأرض والسماء.

وعودة إلى مسألتنا: إن عقيدة المهدي فُهمت عند البعض بما يقلب وجه الصورة إلى قفاها، فبدل أن يكون الاعتقاد بالمهدي عنصرا في التربية على العمل المنتج، صار عند البعض جزءا من التربية على التواكل، يُتهم بها الإسلام، مع أنه ليس من شأن عقيدة المهدي أن يقعد المسلم عن العمل، فالمهدي ليس آخر البشريات، بل هو مسبوق بخير كثير قبله، وبخلافة تسبقه، وعلى المسلم أن يكون فعّالا لإيجادها.

إن هذا هو بالضبط ما يقضي بضرورة البحث حول المهدي، كبشرى لا تُقعد المسلم عن العمل، والله تعالى هو الموفق للصواب.

هذا، ولا يفوتني في خاتمة هذه المقدمة، أن أشكر أستاذي رَجُل القرآن في فلسطين، المفكر الإسلامي الأستاذ بسام جرّار حفظه الله تعالى، على تقديمه للكتاب، وتضمينه مقدّمته أهم ما ينبغي أن يتوجّه إليه النظر في هذه المسألة، ألا وهو ترسيخ فكرة التناغم بين القول بأن خلافة إسلامية آتية قبل المهدي، وبين الدعوة إلى الإسلام، إذ الداعي

إلى النظام الإسلامي، مع قوله إنه لا دولة للمسلمين قبل المهدي، هـــو كمن يدعو إلى ما يعلم أنه لا يكون، إذ مثل هذا لا يـــرى أن الدولـــة تكون قبل المهدي، فكيف يدعو إليها قبل المهدي؟

إنني أشكر الأستاذ بساما على ما قدّم، وأسأل الله تعالى أن يبقيـــه منارة فكر وعلم وهدى.

كما وأشكر فضيلة أستاذي الدكتور حسين الترتوري، أستاذ الفقه والأصول في كلية الشريعة بجامعة الخليل، على ما لفت النظر إليـــه في جوانب قرأها من هذا الكتاب، وهو العالِم الأصولي المتقن، فأفـــادتني ملاحظاته ولفتاته، جزاه الله خيرا.

ولا أنسى أخيرا، أن أشكر أخي وصديق عمري، فضيلة الـــشيخ عبد اللطيف الجبريني، المتخصّص بالحديث النبوي، والمتتبّع لمسائل علـــم الحديث، المحقّق فيها، على ما قدّمه لهذا البحث من ملاحظات، تتعلـــق تحديدا بالفصل الخامس منه؛ لقد أفادتني ملاحظاته أيما إفادة، جعـــل الله له ذلك في ميزان حسنته.

والحمد لله رب العالمين.

جواد بحر النتشة

الخليل

# تمهيد في وجوب العمل لإقامة مجتمع إسلامي

العمل لإقامة المجتمع الإسلامي، هو ذاته العمل لإقامة دولة الإسلام، **وهو ليس صَفْقةَ كلام، ولا صَنعةَ نِيام؛ إنه جهدٌ دؤوب، يُذيب المِحَنَ ولا يذوب، يَعرف أصحابه ماذا يفعلون، وهم في الوقت ذاته لا ينقطعون عن واجبهم نحو قضايا الأمة، تنظيرا وتفكيرا وممارسةً، ولا يقعدون في دروب العاملين، ينهشون لحومهم، ويقعون في أعرضاهم**؛ يعرف الناس عن هؤلاء العاملين الجهد والعمل، لا القول والجدل، يفهمهم الناس عاملين، لا مدّعين للعمل[1].

إن ثمة فروقا بين العامل فعلا لدولة الإسلام، وبين من يتوهّم أنه عامل: فالعامل فعلا يقتحم دروب العمل فيُجهده العمل، حتى يقع غالبا في محنة تَنتج عن العمل، لا في محنة تنتج عن السباب والشتائم واللعائن، كحال المتوهّم الذي يُقعده الوهم في قاع الكسل، ليطلق شعارات وصيحات، يحسب السامع أن لا أحد يعمل للدولة الإسلامية سواه، فإذا اختبره، تبين له أنه يسمع جعجعة ولا يرى طحينا، **كل ما هنالك أن**

---

(١) يكاد يكون هذا التمهيد هو ذاته المدخل الهامّ الذي جعلْتُه قبل الفصل الأول من كتابي: الطريق إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير، والذي يُنشر في الوقت نفسه الذي أنشر فيه هذا الكتاب.

**عاطفة ملأت نفسَه، فنفّسها غيرُه في جعجعته، وهو يحسب أنه يعمل للدولة، وما علم أنه لا يعمل إلا حجر عثرة في طريق العاملين، ولـــو اختبر نفسه لوجد أنه أقل الناس عملا للدولة، إن كان فعلا يعمل لها.**

وعودة إلى وجوب العمل للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية..

أما وجوبه، فلأن طبيعة الإسلام في جانب هامٍّ منه، يعتبر تنظيمـــا للحياة، وهو ينظّم حياة الأفراد والجماعات والعلاقات بـــين البـــشر، ويملك تفصيلا للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع ما تسمح به طبيعته من فتحٍ لباب الفكر في إطار قطعياته التي حسمت ما يجـــب حسمُه من شؤون الحياة؛ **إن دينا كهذا لا يتكامل أمره دونمـــا دولـــة ترعى تنظيمه لشؤون الحياة..**

ومع كل ذلك، فمن طبائع الأمور أن الجماعات البشرية، تحتـــاج إلى راعٍ يرعاها، وإلى حامٍ يحميها، وإلى مدافعٍ عن حقوقها، وهذا جزءٌ من مفهوم الدولة المعاصرة، أنها تحمـــي المجتمـــع جماعـــاتٍ وأفـــرادا، والمسلمون من أولئك البشر الذين يتـــساوَون مـــع غيرهـــم في هـــذا الاستحقاق، بل هم أكثر استحقاقا لهذه الحماية والرعاية من غيرهم، إذ هم الذين يتسلّط عليهم عدوان غيرهم أكثر من سواهم.

إن الدولة هي التي تحمي وترعى، وتمسك زمـــام تنظـــيم الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، تلك التي يلزم الأمةَ تحمّلها.

وإن من شأن الأمة أن تملك نظاما للعقوبات يحمي أنظمة الإسلام ونسيج مجتمعه، فإذا شذّ خارجٌ عليه أو على قيمه، فمن واجب المجتمع وحقّه معاً، أن يملك نظاما للعقوبات، يحول دون شرّ ذلك الخارج على نظامه وقيمه.

ثم من شأن الأمة أنها تستحق الرعاية الصحية، للمحافظـــة علـــى صحة أبنائها، وحيويتهم في هذه الحياة، حتى لا تضيع هـــذه الحيويـــة سدى تحت ألوانٍ من الأمراض والعدوى والممارسات الصحية الخاطئة، وحتى لا يتلوّث صفاء بيئتها الطبيعية بالملوّثات القاتلة للبيئة والإنسان..

وكذلك من شأن الأمة أن تقود الإبداع العلمـــي بـــين الأمـــم الأخرى، لتكون معطاءةً خادمةً لإنسانية الإنسان، فتبدع في الصناعة في جميع مجالاتها، وتبدع في الاختراع، وتغوص في أعماق المادة، تستخرج منها قوانينها، لتسلك بها سبيل الخدمة البارّة للإنسان.

**من يرعى كل ذلك سوى الدولة، متعاونة مع طاقات أبنائهـــا، وإبداعاتهم في كل سبيل؟ من يبعث الهمم، وينظّم الطاقات، بل مـــن**

**يثير الكامن من هذه الطاقات، ومن يبرمج للضرورات وللحاجات والأولويات، سوى الدولة القادرة الواعية؟**

وبإيجاز معقول، نقول مع الإمام الشهيد حسن البنا، أول من لفت أنظار المسلمين إلى وجوب العمل لدولة الإسلام، نقول مع هذا الإمام في بيان واجبات الدولة الإسلامية: ((ومن واجباتها: صيانة الأمن، وإنفاذ القانون، ونشر التعليم، وإعداد القوة، وحفظ الصحة، ورعاية المنافع العامة، وتنمية الثروة، وحراسة المال، وتقوية الأخلاق، ونشر الدعوة))[1].

هذه هي منطقية الأمور، فلا جماعة دونما تنظيم وحماية ورعاية، وهذا مفهوم الدولة، **ولو لم يكن في القرآن دلالة على وجوب إقامتها، لكان ما مضى كافيا في إثبات هذا الوجوب**؛ غير أن القرآن تضمّن هذا الوجوب، قال تعالى: (**أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون**)، وقال: (**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم**..)؛ إن هذا يعني أن للإسلام أحكاما يجب تطبيقها، وحين النظر، تبين أن جانبا خطيرا منها لا يمكن أن تقوم به إلا الدولة، **فوجبت إقامتها**.

---

(١) رسالة التعاليم، للإمام الشهيد حسن البنا، (٣٦٠).

وقد نقل إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الإجماع علـــى وجـــوب نصب الإمام، وبعد ذلك عبّر عن ضرورة نصب الإمام بكلمات جامعة، أقتطف منها قوله: ((ولا يرتاب من معه مُسكَة من عقل أن الذّبّ عـــن الحوزة، والنضال دون حفظ البيضة، محتوم شرعا، ولو تُـــرك النـــاس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يردعهم عن اتبـــاع خطـــوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرّق الأهواء، لانتثر النظام، وهلـــك العظام، وتوثّبت الطّغام والعوامّ، وتحزّبت الآراء المتناقضة..))[1].

ومسألة الدولة عند الماضين محسومة، وأما عند المُحدَثين فقد غابت أيما غياب، وقلّ من الناس من تنبّه لها، بل أُسدل عليها ستار النـــسيان، ولكن أذِن الله تعالى أن تُثار مسألتُها أخيرا في الثلث الأول من القـــرن العشرين، حتى تعود بثقلها إلى واجهة الفكر والعمل الإسلاميَّين؛ وكان من أوائل من تنبّهوا لها حقّ التنبّه: الإمام الشهيد حسن البنا، الـــذي لم يكن صاحب رؤية لوجوب العمل لإقامتها فحسب، بل كان صاحب ممارسة مشهودة في سبيل الوصول إليها، **وهو أول من قرّر أن يكـــون العمل لإقامتها على رأس الأولويات،** مع التفاته إلى نصرة قضايا الأمة الأخرى.

---

(١) الغياثي، غياث الأمم في التياث الظُّلَم، للجويني، (٢٣-٢٤).

كان كثير من الناس يحسبون الإسلام صلواتٍ وأذكارا، وينسون أنه فوق ذلك نظامٌ وتشريع ودولة، فبيّن البنّا في كثير من كلامه حقيقة الإسلام، فهو يقول: ((لقد جاء الإسلام نظاما وإماما، دينا ودولة، تشريعا وتنفيذا))[1]، ولَمح البنّا ما يفعله المتحدّثون من الفصل بين الإسلام والسياسة، فقال: ((**قلما تجد إنسانا يتحدث إليك عن السياسة والإسلام، إلا وجدتَه يفصل بينهما فصلا، ويضع كل واحد من المعنيَيْن في جانب**..))[2]، وبعد هذا الالتفات إلى ذلك الخلل في التفكير الفاصل بين الإسلام والسياسة قال: ((**أستطيع أن أجهر في صراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا يُعيد النظر في شؤون أمته، مهتما بها غيورا عليها**..))[3].

ومن كلماته النيّرة الباكرة قبل التفاف غيره من الإسلاميين إلى ما تتضمّنُه من المعاني قوله: ((..وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما

---

(١) رسالة المؤتمر السادس، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (٢٠٦).

(٢) رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين، الذي انعقد عام ١٩٣٧م، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٥٨).

(٣) رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين، الذي انعقد عام ١٩٣٧م، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٥٩).

يعتمد على الإرشاد،...، **والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء**))[1].

إن الإمام البنا بناءً على تصوّره للإسلام، قام يرسم أهدافه وأهداف حركته على مستوى قضايا الوطن والدين معا، فهو يقول: ((نحن نريد الفردَ المسلم، والبيت المسلم، والشعب المسلم، والحكومة المسلمة، **والدولةَ التي تقود الدُّوَل الإسلامية، وتضُمّ شتاتَ المسلمين، وتستعيد مجدهم، وتردّ عليهم أرضهم المفقودة، وأوطانهم المسلوبة، وبلادهم المغصوبة، ثم تحمل عَلَمَ الجهاد ولواء الدعوة إلى الله، حتى تُسعِد العالم بتعاليم الإسلام**))[2].

وهكذا أدّى حسن فهمه للإسلام إلى أن تتبوّأ الخلافة والعمل لإعادتها مقام الذروة من تفكيره وتفكير الإخوان المسلمين، يقول البنا

---

(١) رسالة المؤتمر الخامس، الذي انعقد عام ١٩٣٧م بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الحركة، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (٣٦)(٢). رسالة الإخوان المسلمين تحت راية القرآن، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٩٢-١٩٣).

عام ١٩٣٧م بعد عشرة أعوام من تأسيس حركته: ((**والإخوان لهذا يجعلون فكرةَ الخلافة، والعملَ لإعادتها، في رأس مناهجهم**))[1].

وحينما نظر إلى زهد العاملين للإسلام في العمل للوصول إلى الحكم، انتقدهم قائلا: ((وأما والحال كما نرى: التشريع الإسلامي في واد، والتشريع الفعلي والتنفيذي في واد آخر، **فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية، لا يكفِّرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف**))[2].

ويمزج البنا بين العمل لتحرير الأوطان والعمل لدولة الإسلام، إذ لا تناقض بين العملين في الحقيقة، فيقول موجها خطابه للإخوان: ((ولكن اذكروا دائما أن لكم هدفين أساسيَّين:

١- أن يتحرَّر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، وذلك حق طبيعي لكل إنسان، لا ينكره إلا ظالم جائر، أو مستبد قاهر.

---

(١) رسالة المؤتمر الخامس، الذي انعقد عام ١٩٣٧م بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الحركة، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (٤٤)(٢). رسالة المؤتمر الخامس، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٣٧).

**٢- أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة، تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعي، وتُعلن مبادئه القويمة، وتُبلّغ دعوته الحكيمة للناس**))[١].

وفي تأكيد لم يسبقْه إليه أحد من المعاصرين، يجعل البنا القاعدين عن العمل لدولة الإسلام آثمين، فيقول: ((**وما لم تقم هذه الدولة، فإن المسلمين جميعا آثمون، مسؤولون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها، وقعودهم عن إيجادها**))[٢].

كلّ هذا أدى به ذلك إلى جَعل البيعة لإقامة دولة الإسلام ركنا من أركان دعوته، حتى شمل بذلك النساء، اللاتي اشتهرت منهن الحاجة زينب الغزالي، تلك التي بايعت الإمام الشهيد حسن البنا عام ١٩٤٨م بقولها: ((**أُبايعُك على الموت في سبيل الله، وقيام دولة الإسلام الحاكمة**))[٣].

إنه سَبقٌ يشهد له به المنصفون فحسْب، فهلاّ كنّا منصفين؟

---

(١) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٧).

(٢) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٧).

(٣) الفكر السياسي للإمام حسن البنا، لإبراهيم البيومي غانم، (٣٦٠).

# الفصل الأول: ثبوت الاعتقاد بالمهدي

ما كان لي أن أطرق موضوع ثبوت الاعتقاد بالمهدي، لظني أنه ثابت في نفوس المسلمين ثبوت الحقائق الدامغة، فالأحاديث الدالّة عليه قطعية الثبوت لتواترها؛ غير أن ثمة من يقول بخلاف ما يؤدي إليه التواتر في هذا الباب، ربما لعدم علمه به؛ وثمة من درس المسألة دراسة غير مكتملة، فأدته هذه الشاكلة من الدراسة إلى إنكار ورود ذكر المهدي في السنة، ولو تثبّت لما تردّد لحظة في إثبات عقيدة المهدي؛ والبعض رأى عقيدة المهدي تناقض أصول الإسلام الرافضة للتواكل، فأنكرها!

هذا، ولا يُعرف إمامٌ من القدماء أنكرَ ثبوتَ أحاديث المهدي إلا ابن خلدون، وذلك في مقدمته الشهيرة، وقد ردّ عليه الكتاني بنقل تواترها عن جماعة من أئمة الحديث، وبعد ذلك قال عن ابن خلدون: ((**إنه ليس من أهل هذا الميدان، والحق الرجوع في كل فنّ لأربابه**))[1].

في مباحث هذا الفصل سأذكر بعض الأحاديث الواردة في المهدي، دون قصد الاستقصاء، بل رأيتُ أن أذكر منها ما يكفي لتصوير شخصيته، محاولا عدم التكرار، وأبدأ كل ذلك ببيان تواتر أحاديث المهدي، وأبين شيوعَ ذكرِه عند الصحابة والتابعين.

---

(١) ينظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، (٢٢٨).

هذا، ولا بد من التذكير أولا وقبل كل شيء، أن المهدي الـــذي نتحدث عنه هنا غير مهدي الشيعة، وثمة فروق كبيرة بـــين مهـــديّهم ومهدي أهل السنة، أذكر منها ما يلي: **أولا**: مهدي الشيعة على حسب دعواهم، موجود ومختبئ في سرداب بسامرّاء في العراق، منذ قريب من ألف ومائتي عام، وهم يدعون الله تعالى بتعجيل خروجه!؛ أما مهـــدي أهل السنة، فهو لم يولد بعدُ، بدليل ما ستُثبته هذه الدراسة من أنه يأتي بعد قيام خلافة إسلامية، وبعد فساد يلحق آخرها؛ **ثانيا**: اسم مهـــدي الشيعة محمد بن الحسن، أما مهدي أهل السنة فاسمه محمد بن عبد الله؛ **ثالثا**: يدّعي الشيعة أن مهديّهم يعرف القرآن الكامل، وأنه حينما يـــأتي يُعرّف الشيعة بالقرآن الحقيقي؛ أما مهدي أهل السنة، فهي يحمل رايـــة القرآن المعروف الذي تواترت روايته عبر أجيال الأمة المسلمة.

وستكون مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: تواتر أحاديث المهدي.

المبحث الثاني: أحاديث المهدي عليه السلام.

المبحث الثالث: شيوع ذِكر المهدي عند الصحابة والتابعين.

المبحث الرابع: هل المهدي مذكور في الصحيحين؟

والله الموفق للصواب.

## المبحث الأول: تواتر أحاديث المهدي

لقد أثبت العلماء من أهل الاختصاص تواتر أحاديث المهدي عليه السلام، ونصّ على تواترها جماعة منهم، وممّن نصّ على تواترها المُحدِّث الإمام أبو الحسين الآبُرّيّ في كتابه مناقب الشافعي ﷺ، كما نقله عنه الحافظ ابن قيم الجوزية، وارتضاه إقرارا منه له، قال ابن القيم: قال الآبُرّيّ: ((**وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي**، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلا..))[1]، ونصّ المحدّث العلاّمة محمد بن جعفر الكتاني على تواتره أيضا، وذلك في كتابه: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، وذكر أنه رواه عن رسول الله ﷺ أكثر من عشرين صحابيا، فذَكَر أسماء عشرين منهم[2]، ونقل الكتاني تواترَها عن السخاوي، وكذلك عن الشوكاني رحمه الله تعالى الذي ألف رسالة سماها: التوضيح فيما جاء في المنتظر والدجّال والمسيح، ونقل الكتاني عن رسالة الشوكاني هذه قولَه عن الأحاديث التي تذكر المهدي عليه السلام: ((**وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما دونها**، وأما الآثار عن

---

(١) المنار المنيف، لابن القيم، (١٤٢)، ونقل قول الآبري أيضا: القرطبي في التذكرة، (٧٠١-٧٠٢)، والكتاني في نظم التناثر، (٢٢٦).

(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، (٢٢٦).

الصحابة المصرِّحة بالمهدي فهي كثيرة أيضا، لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك))[1].

إن الأئمة الذين نقلتُ عنهم، هم أئمة هذا الشأن، وهم سادة هذا الباب، ولا يقبل ممن ليس من أهل هذا الشأن قولٌ يخالف قولَ أئمّته.

هذا، وفيما يأتي من المباحث أذكر مجموعة أحاديـــث وآثـــارا في المهدي عليه السلام..

(١) يُنظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، (٢٢٧).

## المبحث الثاني: أحاديث في المهدي عليه السلام

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية ﷺ: ((إن الأحاديث التي يُحتَجّ بها على خروج المهديّ أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد، من حديث ابن مسعود وغيره))[1]، ثم ذكر ابن تيمية قليلا من هذه الأحاديث، بعضها صحيح فعلا، وبعضها قد لا يُسلّم له تصحيحه[2]؛ هذا، وأحاديث المهدي كثيرة، تبيّن أنها أوصلتْه إلى التواتر، كما مضى ذكره، وأنا ذاكر هنا منها الصحيح أو الحسن فحسب.

---

(١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، (٨/٢٥٤).

(٢) كالحديث الموقوف على عليّ، وهو الذي ساقه ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، (٨/٢٥٥)، قال فيه أبو داود، (٤/٩٠، ح: ٤٢٩٠): وحُدّثتُ عن هارون بن المغيرة،...، عن أبي إسحاق السبيعي قال: قال علي ﷺ ونظر إلى ابنه الحسن: ((إن ابني هذا سيد كما سماه النبي ﷺ، وسيخرج من صلبه رجل يُسمى باسم نبيكم ﷺ يُشبهُه في الخُلُق ولا يُشبهه في الخَلق، ثم ذكر قصةً: يملأ الأرض عدلا))، وفي الحديث علتان: إحداهما: ما يبدو فيه من الانقطاع بين أبي داود وبين الراوي عنه، فقد قال أبو داود في إسناده: وحُدِّثتُ عن هارون بن المغيرة، وهو ما يعني أنه لم يسمعْه منه، فبينهما واسطة لم يذكرْها أبو داود؛ والعلة الثانية: عدم سماع إبي إسحاق السبيعي من علي، قالوا: رآه ولم يسمع منه، ثم السبيعي مدلّس، ولم يُصرّح بالسماع، فيُحمل على الانقطاع؛ يُنظر: هامش (٨/٢٥٥)، من كتاب منهاج السنة النبوية، وهو يتضمن تعليق محققه على هذا الحديث.

روى أبو داود والحاكم[1] وصححه على شرط مسلم وأقرّه الذهبي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (**المهديّ منّي، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطا وعدلا، كما ملئت ظلما وجَورا، ويملك سبع سنين**)، وحسّن الألباني إسنادَه[2].

وروى الحارث بن أبي أسامة رحمه الله تعالى في مسنده عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : (**ينزل عيسى ابن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعالَ صلِّ بنا، فيقول: لا، إن بعضهم أمير بعض، تكرمةَ اللهِ لهذه الأمة**)، وقال الحافظ ابن قيم الجوزية عن إسناد هذا الحديث: ((وهذا إسناد جيد))[3]، وقد نصّ العلامة ابن حجر الهيتمي أن المهدي يصلي بعيسى ﷺ في بيت المقدس[4]، كما هو ظاهر من هذا الحديث.

---

(١) سنن أبي داود، (٤/٨٨، ح: ٤٢٨٥)، ومستدرك الحاكم، (٤/٥٥٧).

(٢) صحيح الجامع الصغير، للألباني، (٢/١١٤٠، ح: ٦٧٣٦).

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، (١٤٨).

(٤) القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، لابن حجر الهيتمي (٧٨-٧٩، و٨٦-٨٨).

وروى الإمام أحمد[1] عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال النبي ﷺ: (**يكون من أمتي المهدي، فإن طال عمره أو قصر عاش سبع سنين أو ثماني سنين أو تسع سنين، يملأ الأرض قسطا وعدلا، وتُخرج الأرض نباها، وتُمطر السماء قطرها**)؛ وروى أبو داود وابن ماجه والحاكم[2] عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**المهدي من عترتي من ولد فاطمة**)، صحّحه السيوطي، وكذلك الألباني في صحيح الجامع[3].

وروى الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم[4] عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: خشينا أن يكون بعد نبينا حدثٌ، فسألنا نبيَّ الله ﷺ

---

(١) المسند، للإمام أحمد، (١٠/٨٦، ح: ١١١٥٥)، قال محققه حمزة أحمد الزين: إسناده حسن.

(٢) سنن أبي داود، (٤/٨٨، ح: ٤٢٨٤)، وسنن ابن ماجه، (٤/٤١٤، ح: ٤٠٨٦)، ومستدرك الحاكم، (٤/٥٥٧).

(٣) الجامع الصغير، للسيوطي، مع فيض القدير، للمناوي، (٦/٢٧٦، ح: ٩٢٤١)، وصحيح الجامع الصغير، للألباني، (٢/١١٤٠، ح: ٦٧٣٤).

(٤) المسند للإمام أحمد، طبعة دار الحديث بالقاهرة، (١٠/٧١، ح: ١١١٠٦)، قال محققها الأستاذ حمزة أحمد الزين: إسنادُه حسن، وحسَّنتُه تبعا للترمذي؛ ورواه الترمذي واللفظ له، (٤/٥٠٦، ح: ٢٢٣٢)، وابن ماجه، (٤/٤١٢، ح: ٤٠٨٣)، والحاكم، (٤/٥٥٨)، وفي إسناد الحديث عند جميعهم:

فقال: (**إن في أمتي المهديَّ، يخرج يعيش خمسا أو سبعا أو تسعا**)، زَيْدٌ الشاكّ، قال: قلتُ: أي شيء؟ قال: (**سنين**)، قال: (**فيجيء إليه رجل، فيقول: يا مهديُّ، أعطني أعطني، قال: فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله**)، وفي رواية أحمد: يجيء الرجل إليه، بدل فيجيء إليه رجل.

---

زيد أبو الحواري، المعروف بزيد العَمِّيّ، وفيه ضعف يسير، كذا قال الأستاذ حمزة أحمد الزين، محقق طبعة دار الحديث لمسند أحمد.

## المبحث الثالث: شيوع ذِكر المهدي عند الصحابة والتابعين

وذِكْر المهديّ كان شائعا أيام الصحابة والتابعين، ويكفي ما ذكرْتُه من أحاديث عن ثوبان وأم سلمة وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، تلك التي كانت تُتناقَل مارّةً بجيل الصحابة التابعين، وصولا إلى كتب السنة المعتمدة؛ يكفي هذا لتأكيد شيوع ذكره عند الصحابة؛ وثمة صحابة آخرون روَوْا أحاديث مرفوعة فيها ذكر المهدي لم أذكرْها، إذ ليس موضوع البحث جمع كلّ ما ورد في شأن المهدي عليه السلام؛ أما التابعون، فهم أيضا يعرفون المهدي عليه السلام، وشاع ذكره بينهم، مما يدل على أن مسألة المهدي موصولة الذكر من أيام الرسول ﷺ مرورا بالصحابة والتابعين رضي الله عنهم، إلى يوم الناس هذا، فهي ليست من أغاليط المذاهب، وإن كان من أغاليط بعضها تصويره على غير الصورة الصحيحة له.

وأذكر هنا بعض ما روى عن التابعين في المهدي عليه السلام..

روى ابن أبي شيبة[1] عن محمد بن سيرين رضي الله عنه أنه قال: ((**المهدي من هذه الأمة، وهو الذي يؤمّ عيسى بن مريم**)).

---

(١) المصنّف، لابن أبي شيبه، (٢٩٣/٢١، ح: ٣٨٨٠٤).

وروى عبد الرزاق في مصنفه[1] عن معمر عن ابن طاووس عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أنه قال: ((**لا يخرج المهدي حتى تطلع مع الشمس آية**)).

ومما يدل على شيوع ذكره عندهم، أنه كان موضع تساؤل للتعرف على ما إذا كان فلان من الناس في عهد التابعين هو المهدي المقصود في الأحاديث الشريفة..

روى ابن أبي شيبة في مصنفه[2] أن إبراهيم بن ميسرة قال لطاوس اليماني أحد التابعين: عمر بن عبد العزيز المهديّ، (أي هل عمر بن عبد العزيز هو المهدي؟)، قال طاوس: ((قد كان مهديا، **وليس به**، إن المهدي إذا كان، زِيدَ المحسن في إحسانه، وتِيبَ عن المسيء من إساءته، وهو يبذل المال، ويشتدّ على العمال، ويرحم المساكين)).

إن ما مضى يؤكّد أن الاعتقاد بالمهدي كان موصولا من عهد محمد ﷺ ومرورا بالصحابة والتابعين، إلى يوم الناس هذا، **وشأنٌ كهذا، لا يمكن أن يكون من آثار البدع أو التقاء الأمة بغيرها، أو انهيار بعض بُنيتها الفكرية، تأثّرا بما يدور في سوق الأفاكين.**

---

(١) مصنّف عبد الرزاق، (٣٧٣/١١، ح: ٢٠٧٧٥)، ورجاله ثقات.

(٢) المصنّف، لابن أبي شيبه، (٢٩٤/٢١، ح: ٣٨٨٠٧).

## المبحث الرابع: هل المهدي مذكور في الصحيحين؟

هذا، والمهدي عليه السلام مذكور في الصحيحين، ولكن دون التصريح باسمه، فقد ورد ذكره بِوَصْف من أوصافه، وهو كونه يصلي إماما بالنبي عيسى ﷺ بعد نزوله من السماء، ومضى في حديث جابر ﷺ الذي تقدّم، أن الذي يصلّي بعيسى هو المهدي، عليهما السلام، وفي الصحيحين نصّ على أن رجلا من أمة محمد يصلي إماما بعيسى، فهو المهدي إذن، مما يعني أن المهدي مذكور في الصحيحين ببعض وصْفه.

روى الشيخان[1] وغيرهما عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (**كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟**).

بل ورد أيضا في حديث آخر رواه مسلم والإمام أحمد[2] رحمهما الله تعالى عن جابر ﷺ قال: يوشك أهل العراق ألا يُجبى لهم قفيز ولا درهم، فسُئل جابر: من أين ذاك؟ قال: من قِبل العجم، يمنعون ذاك؛ ثم قال جابر: يوشك أهل الشام ألا يُجبى إليهم دينار ولا مُدْيٌ، فقيل: من

---

(١) صحيح البخاري، (٢/٤٦٥، ح: ٣٤٤٩)، وصحيح مسلم، (٢/٢٤٨، ح: ١٥٥).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، (٩/١٧٠، ح: ٢٩١٣)، والمسند للإمام أحمد، (١١/٤٣٨، ح: ١٤٣٤٣)، من طبعة دار الحديث بالقاهرة.

أين ذاك؟ قال: من قِبل الروم، ثم سكت جابر هنيهة ثم قال: قال رسول الله ﷺ : **(يكون في آخر الزمان خليفة يحثي المال حثيا لا يعدُّه عدّاً)**؛ قال أبو نضرة للجريري: أتريان أنه عمر بن عبد العزيز؟ فقالا: لا.

ذكر القرطبي هذا الحديث في كتابه التذكرة، في باب: في الخليفة الكائن في آخر الزمان المسمى بالمهدي[١]، وهو ما يعني أنه يعتبر هذا الحديث دليلا على المهدي، وهو قد رواه مسلم كما قد ذكرْتُ.

لكن هذا الحديث لم يُعرّف بالذي يعطي المال يحثوه حثوا في آخر الزمان، غير أن أحاديث أخرى عرّفت به، وذكرت أنه المهدي عليه السلام، كالذي رواه الحاكم[٢] في المستدرك وصحَّح إسناده، وأقرَّه الذهبي رحمه الله تعالى، وصحّح إسناده الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الصحيحة له، عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **(يخرج في آخر أمتي المهديُّ، يسقيه الله الغيث، وتُخرج الأرض نباتها، ويُعطي المالَ صَحاحا، وتكثر الماشية، وتعظم الأمةُ، يعيش سبعا أو ثمانيا، يعني حِجَجاً)**، ومعنى يعطي المال صَحاحا، أي بالسوية.

---

(١) التذكرة، للقرطبي، (٦٩١).

(٢) مستدرك الحاكم، (٥٥٨/٤)، وبعد أن ساق الألباني إسناد الحاكم لهذا الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٣٣٦/٢، ح: ٧١١)، قال: "وهذا سند صحيح رجاله ثقات".

هذا هو المهدي عليه السلام في الأحاديث والآثار الصحيحة، وذِكْره شائع في الأجيال الأولى من الأمة، وليس من بِدع المتأخّرين، وكذا ليس من أثر التفكير الشيعي، **ذلك أن ذكر المهدي شاع في المسلمين قبل التشيّع ذاته، وهذا يكفي في ردّ قول من يقول: إن الأحاديث الواردة فيه جاءت من أثر التشيّع.**

إن الأحاديث الموضوعة والضعيفة التي وردت في المهدي عليه السلام، صُدّت تحت مشرحة البحث العلمي الإسلامي دون أن تُشكّل شيئا من اعتقاد المسلمين؛ ودونك فانظر دراسة الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، وعنوانها: الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل، وهي قسمان، الأول وسمّاه: المهدي المنتظر في الأحاديث والآثار الصحيحة، وكان مجموع الأحاديث والآثار الصحيحة (٤٢) حديثا وأثرا، بعضها صرّح باسم المهدي، وبعضها لم يصرّح باسمه، وإنما ذكر بعض أوصافه.

أما القسم الثاني من دراسة الدكتور البستوي فقد سمّاه: الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة؛ ولك أن تسأل: كم عدد الأحاديث التي جمعها مِن صِنف الضعيف والموضوع في مسألة المهدي؟ وإنك ستجد العجب العجاب، إنها أكثر بكثير من الأحاديث والآثار التي ثبتت صحتها للمؤلف، إنها (٢٦٤) حديثا وأثرا، صريحا وغير

صريح؛ وذكر المؤلف بعدها (٢٩) حديثا لم يقف على سندها؛ **فلـــو كان وعاء البحث العلمي الإسلامي قابلا لكل حديث كـــردّة فعـــل على رأي ما، لأخذ البحث العلمي الإسلامي بهـــذه الأحاديـــث ولم يردّها، إن أئمتنا يصوغون عقيدتهم حسب النصوص، ولا يصوغون النصوص حسب ما يشتهون.**

إن مصفاة علم الجرح والتعديل، مع قواعد علم الحديث، لكفيلـــة بحماية أفكار الأمة، وصدّ ما تجفوه الأصول والعقول.

# الفصل الثاني: المهدي وبيت المقدس

الحديث في العلاقة بين المهدي وبين بيت المقدس ذو أهمية بالغـــة، ذلك أن سياق ما تعرضه النصوص حول المهدي، يميط اللثام عن ختـــامٍ حسن كُتب للأرض المقدسة، يرتبط فيه بعزّ الإسلام والمسلمين ارتباطا أكيدا.

سيتّضح أن آخر موطن للخلافة الإسلامية سيكون ببيت المقدس، وأن آخر خليفة ببيت المقدس هو المهدي عليه السلام، وذلك لتكتمـــل حلقات المدّ الرباني لهذه الأرض المباركة، ولتظهر بيت المقدس متبخترة في آخر الزمان على ما سواها من البلدان.

في هذا الفصل، سأستعرض خلال مبحثين كوْنَ بيت المقدس آخرَ موطئ لخلافة إسلامية على الأرض، وكون المهدي هو آخـــر خليفـــة سيعرفه البشر على الأرض، قبل قيام الساعة بقليل، والله تعالى الموفق.

وهذان عنوانا المبحثين اللذين سينقسم إليهما هذا الفصل:

المبحث الأول: بيت المقدس موطن آخر خلافة إسلامية.

المبحث الثاني: المهدي هو خليفة بيت المقدس.

## المبحث الأول: بيت المقدس موطن آخر خلافة إسلامية

إنه لمن البشريات للمسلم الفلسطيني وغير الفلسطيني، أن بيت المقدس ستنعم بأن تكون موطن آخر خلافة إسلامية على الأرض، فقد روى الإمام أحمد وأبو داود والحاكم وقال: إسناده صحيح، وقال الذهبي في الحديث نفسه: صحيح، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير[1] وكتب بجواره: صحيح، عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ وضع يده على رأسه وقال: (**يا ابن حوالة، إذا رأيتَ الخلافة قد نزلت الأرضَ المقدسةَ، فقد دَنَتْ الزلازلُ والبلايا والأمورُ العظامُ، والساعةُ يومئذ أقرب إلى الناس من يدي هذه من رأسك**).

والأرض المقدسة التي ورد ذكرها في هذا الحديث هي بيت المقدس خاصة، أو فلسطين عامة، وذلك على الصحيح من الأقوال التي فسّرت

---

(١) مسند الإمام أحمد، طبعة دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: حمزة أحمد الزين، (٣٢٢/١٦، ح: ٢٢٣٨٦)، وأبو داود، (٣٥٨/٢، ح: ٢٥٣٥)، والحاكم في المستدرك، (٤٢٥/٤)، وهو في صحيح الجامع الصغير للأستاذ الألباني، (١٢٩٣/٢-١٢٩٤، ح: ٧٨٣٨)، وجعلتُ في آخر الكتاب فصلا فيه تفصيل تخريج هذا الحديث، والردّ على من ضعّفه، وذلك من كتابي مكانة بيت المقدس.

الأرض المقدسة في نصوص أخرى[1]، خاصة تلك التي فسّرت قوله تعالى على لسان موسى ﷺ: (**يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم، ولا ترتدّوا على أدباركم..**)، ذكر الحافظ ابن حجر ((**أن الله لما منع بني إسرائيل من دخول بيت المقدس، وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أفناهم الموت، فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم**))[2]، وهذا من الحافظ يتضمن تفسيرا لآية: (**يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة..**) بأنها بيت المقدس.

وكذلك ما رواه الشيخان في صحيحيهما والنسائي في سننه والبغوي في شرح السنة[3] أن موسى عليه الصلاة والسلام لما حضرته الوفاة: (**سأل اللهَ أن يُدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر**)، وقال ﷺ: (**ولو كنتُ ثمّ لأريتُكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر**)، وسؤال الإدناء من الأرض المقدسة ورد عند مسلم والبغوي مرفوعا إلى

---

(١) أخذتُ التعريف بالأرض المقدسة مما كتبتُه في كتابي مكانة بيت المقدس، (٤٥-٥٧).

(٢) فتح الباري، للحافظ ابن حجر، (٢٤٦/٣).

(٣) صحيح البخاري، (٣٤٣/١، ح: ١٣٣٩)، و(٤٥٣/٢، ح: ٣٤٠٧)؛ وصحيح مسلم، (٤٦١/٧-٤٦٢، ح: ٢٣٧٢)، ورواه أيضا النسائي، (٤٢٥/٤، ح: ٢٠٨٨)، والبغوي في شرح السنة، (٢٦٥/٥-٢٦٦، ح: ١٤٥١).

الرسول ﷺ، وعند البخاري والنسائي موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال الإمام النووي: ((وأما سؤاله الإدناءَ من الأرض المقدَّسة، فلشرفها، وفضيلة من فيها من المدفونين من الأنبياء وغيرهم، قال بعض العلماء: **وإنما سأل الإدناءَ ولم يسأل نفس بيت المقدس،** لأنه خاف أن يكون قبره مشهورا عندهم، فيفتتن به الناس))[1].

وقد روى الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده[2] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إن الشمس لم تُحبس على بشر إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس)**، ويوشع هو تلميذ موسى ﷺ، وإنما أكمل يوشع مسيرة أستاذه في التوجّه إلى الأرض المقدّسة بأمر الله تعالى،

(١) شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، (٤٦٢/٧).

(٢) المسند للإمام أحمد، تحقيق الأستاذ أحمد شاكر، رحمهما الله تعالى، (٢٧٥/٨، ح: ٨٢٩٨)، وظاهر كلام الشيخ شاكر تحسين أو تصحيح إسناده، ونقل الأستاذ الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا رحمه الله تعالى في شرحه على الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (١٠٥/٢٠)، نقل عن الحافظ ابن كثير قوله في هذا الحديث: وهو على شرط البخاري؛ وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٥٥/٦) عن رجال إسناده: محتجٌّ بهم في الصحيح؛ وقد صححه الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى في صحيح الجامع الصغير، (٩٨٢/٢، ح: ٥٦١٢)، وذكره في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٢٦٦/٥، ح: ح: ٢٢٢٦)، وحكم في الصحيحة، (٣٩٤/١، ح: ٢٠٢) على إسناد الإمام أحمد بأنه إسناد جيد.

والحديث ينصّ على أنه سار إلى بيت المقدس، مما يعني أن الأرض المقدسة التي أمرهم الله تعالى بدخولها، هي التي دخلها يوشع عليه السلام، متمّما رسالة أستاذه موسى ﷺ، وهي بيت المقدس.

ومن الممكن أن تكون فلسطين جميعها هي الأرض المقدسة، وهو قول قال به بعض العلماء، مثل العلامة المفسر المحقق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، فقد قال في تفسير الآية التي تأمر بني إسرائيل بدخول الأرض المقدسة: ((وهذه الأرض هي أرض فلسطين، وهي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط وبين نهر الأردن والبحر الميت، فتنتهي إلى حماةَ شمالا وإلى غزة وحبرون جنوبا))[١]، وهو قول الشيخ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، إذ ذكر أن الأرض المقدسة في حديث ابن حوالة هي أرض فلسطين[٢]، وهو كذلك قول أستاذي الشيخ عبد الحميد طهماز، كما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: (**ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم..**)[٣].

---

(١) تفسير التحرير والتنوير، للإمام محمد الطاهر بن عاشور، (١٦٢/٦).

(٢) المسيح المنتظر ونهاية العالَم، للأستاذ الشيخ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، (٥٨).

(٣) سبيل السعادة في سورة طه وكلمة التوحيد وأمة التوحيد في سورة الأنبياء، لأستاذي الشيخ عبد الحميد طهماز، (٦٨).

إن الأرض المقدسة في حديث ابن حوالة، والتي يكون نزول الخلافة فيها لصيقا بالساعة، هي ذاتها بيت المقدس أو فلسطين.

غير أنه لا بد من الالتفات إلى أن آخر خلافة تكون ببيت المقدس، وهي خلافة المهدي، على ما سيأتي في المبحث التالي؛ لا بد من الالتفات إلى أن هذه الخلافة، مسبوقة بخلافة أخرى تأتي قبلها، وتكون خلافة المهدي في بيت المقدس على أثرها، وسيأتي تقرير هذا في فصل تالٍ إن شاء الله تعالى.

## المبحث الثاني: المهدي هو خليفة بيت المقدس

لا يصح تفسير الخلافة التي تكون في بيت المقدس آخر الزمان، إلا بخلافة المهدي، إذ هي وحدها اللصيقة بالساعة وأشراطها، كما سيأتي؛ ولا يصحّ اعتبار آخر خليفة هو عيسى ﷺ، إذ لم يُسمّه أي حديث من الأحاديث التي ذكَرتْه بلقب الخلافة، كما سيأتي أيضا، إن شاء الله.

إن حديث ابن حوالة الذي تقدّم، يُشعر بأن هذه الخلافة التي تنزل الأرض المقدسة قريبة قربَ التصاق بأشراط الساعة الكبرى، وذلك صريح قوله ﷺ: (**والساعة يومئذ أقرب إلى الناس من يدي هذه من رأسك**)، وقرب يده ﷺ من رأس ابن حوالة رضي الله عنه هو قرب التصاق، مما يعني أن هذه الخلاقة تكون ملتصقة بالساعة كالتصاق يده ﷺ برأس ابن حوالة رضي الله عنه، وهذا لا ينطبق إلا على خلافة المهدي، إذ هو الذي يكون في عهد عيسى ﷺ، كما سيأتي؛ ولا يصح ما مال إليه البعض من أن الخلافة المقصودة بحديث ابن حوالة هي خلافة بني أمية[1]، إذ هي جد بعيدة عن الساعة، بخلاف ما يُفهم من حديث ابن حوالة الذي يتحدث عن خلافة لصيقة بالساعة، فأين خلافة بني أمية من الالتصاق بالساعة؟

---

(١) هو قول الملا علي القاري، ذكره في كتابه مرقاة المفاتيح، (٩/٣٤٤)، وكذلك هو رأي شمس الحق العظيم آبادي، ذكره في: عون المعبود، (٧/١٥٠).

وثمة نصوص يؤكّد مفهومها أن خلافة المهدي ملتصقة بالساعة..

فقد ذكر الإمام ابن قيم الجوزية أن الحارث بن أبي أسامة رحمه الله تعالى روى في مسنده عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (**ينزل عيسى ابن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعالَ صلِّ بنا، فيقول: لا، إن بعضهم أمير بعض، تكرمةَ اللهِ لهذه الأمة**)، وقال الحافظ ابن قيم الجوزية في إسناده: ((وهذا إسناد جيِّد))[1]؛ وهذا يعني أن المهدي عليه السلام، سيكون موجودا في عهد عيسى ﷺ، بل سيصلي إماما به، ومن المعروف أن نزول عيسى إلى الأرض يكون في آخر الدنيا، وتأتي بعده بقية أشراط الساعة الكبرى تباعا، لتقوم بإذن الواحد القهّار.

ويشهد لهذا التتابع بين عهد عيسى بعد نزوله من السماء، والذي يعاصره المهدي عليه السلام، وبين أن تقوم الساعة، تلك المذاكرة القديمة للمستقبل البعيد، والتي دارت بين أنبياء ثلاثة من أولي العزم في السماء، وهم إبراهيم وعيسى وموسى، عليهم الصلاة والسلام، والتي رواها عنهم سيدنا الرسول ﷺ؛ تشهد تلك المذاكرة الكريمة بهذا التتابع بين عهد عيسى بعد نزوله، وبين الساعة، مما يدلّ على شكل ذلك الالتصاق بين الساعة وبين عيسى، وأنه كالتصاق الحامل المتمّ بساعة الوضع..

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، (١٤٨).

في تلك المذاكرة بين الأنبياء الثلاثة، التي يرويها الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم، وصحَّح إسنادها، وأقرَّه الذهبي[1]، يذكر عيسى ﷺ قتله للدجال وخروج يأجوج ومأجوج، ثم يقول عيسى ﷺ: (**ففيما عهد إلي ربي عز وجل أن ذلك إذا كان كذلك، فإن الساعة كالحامل المُتِمّ التي لا يدري أهلُها متى تفجؤهم بولادها ليلا أو نهارا**)، إن هذا الحديث يعني أن نزول عيسى ﷺ مؤذن بانتظار قدوم سريع للساعة، وما دام المهدي معاصرا لنزول عيسى الملاصق للساعة، وهو الخليفة المُبايَع من قِبل المسلمين، وما دامت خلافة بيت المقدس لصيقة بالساعة، فخلافة بيت المقدس إذن هي ذاتُها خلافة ذلك الخليفة الآتي في زمن عيسى ﷺ، وهي اللصيقة بالساعة؛ والمهمّ هنا: أنها مسبوقة بخلافة تأتي قبلها، كما سيتقرّر ها هنا.

**إن الحياة الدنيا ابتدأت بالتوحيد بنزول آدم الموحّد لربه، وهي كذلك تختم بالتوحيد؛ وإن الجذور التاريخية الأولى للأرض المقدسة جذور توحيدية، وإن خاتمتها كذلك خاتمة توحيدية.**

---

(١) المسند للإمام أحمد، (٣/٤٨٤-٤٨٥، ح: ٣٥٥٦)، قال الشيخ أحمد شاكر في هذا الحديث: إسناده صحيح؛ ورواه ابن ماجه، (٤/٤١٠-٤١١، ح: ٤٠٨١)، والحاكم، (٤/٤٨٨-٤٨٩).

# الفصل الثالث: صورة المهدي تناقض التواكل

فهو آتٍ في سياق جملة مبشرات الإسلام، وفي نطاق أصوله التي تأمر بالعمل وتأبى التواكل، فلا يمكن أن يخرج عن تلك المبشرات والأصول، ولا يُنزع الشيء من سياقه إلا عند من يقصدون مزج المتناقضات، أو الفصل بين المتناظرات المتشابهات.

إن القرآن الكريم مليء بالأمر بالعمل، وبالحضّ عليه، ويكفي للتدليل على هذا كثرة الآيات الآمرة بالفعل والعمل، اللذَيْن يكمن فيهما السبب لِما يُتوخّى من الغايات، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستُردّون إلى عالِم الغيب والشهادة، فينبّؤكم بما كنتم تعملون**﴾، (التوبة: ١٠٥).

والسنة في هذا كالقرآن، فهما وَحْيُ الله تعالى، ويكفي أن نذكر مما ورد في السنة قولا جامعا للرسول ﷺ، فيه المعنى الجامع للعمل والتوكل معا..

روى الترمذي وابن حبان[(١)] عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا قال: يا رسول الله، أعْقِلُها وأتوكّل، أم أُطلِقُها وأتوكّلُ؟ وفي رواية ابن حبان:

---

(١) سنن الترمذي، (٤/٦٦٨، ح: ٢٥١٧)، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (٢/١١٥٠، ح: ٢٥٤٩).

أُرسلُ ناقتي وأتوكّل؟ قال ﷺ مجيبا: (**اِعقِلْها وتوكّلْ**)، حسّن هذا الحديثَ الأستاذُ الألباني رحمه الله تعالى في صحيح الجامع الصغير، وكذلك الأستاذُ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لموارد الظمآن[1].

هذا، والأمر بالتوكّل على الله سبحانه وتعالى، يأتي في ضمن منظومة فكرية حركية يشكّل العمل فيها أصلا أصيلا، ومع ذلك فهذه المنظومة تأبى على المسلم أن يجعل رهانه على أدائه العمل، وعلى قيامه بسلوك ما، رغم كونه مأمورا بالعمل، بل تأمر هذه المنظومة المسلم أن يجعل رهانه على الله سبحانه وتعالى، قال تعالى في آيةٍ تجمع التوكل والعمل معا: (**فإذا عزمتَ فتوكّل على الله، إن الله يحبّ المتوكّلين**)، (آل عمران: ١٥٩).

والعمل الذي يأمر به الشرع عمل منتج لأهدافه، وليس عبثيا لا ينتج شيئا، فيكون التوكّل على الله تعالى إذن مزيجا من العمل الذي يربط به المسلم بين جهده وبين ثقته بربه، ذلك الذي خلق الأسباب، وربط بينها وبين نتائجها.

---

(١) صحيح الجامع الضغير، للألباني، (١/٢٤٢، ح: ١٠٦٨)، وتعليق الشيخ شعيب على موارد الظمآن، (٢/١١٥٠، ح: ٢٥٤٩).

كَوْن منظومة الفكر عند المسلم على ما ذكرْنا من جعلها السلوكَ أصلا لنتائجه المتوخّاة، كافٍ لجعل فكرة المهدي عليه السلام مجافية للتواكل، وذلك دون أن نحتاج إلى غير دلالة هذه المنظومة، فكيف لو وجدنا غير هذه الدلالة يدعم فكرها، أعني فكرة الأخذ بالأسباب والعمل، ضمن المنظومة الفكرية السلوكية التي شرحتها؟

إنني ألمح في بعض النصوص الواردة بشأن المهدي عليه السلام ما يتناقض مع فكرة التواكل، وما يكشف عن ذلك الربط بين عقيدة المهدي عليه السلام وبين العمل..

يتضمّن الحديث الآتي ذكره تفصيلا بشأن المهدي عليه السلام ما يناقض التواكل، فقد روى الإمام أحمد وأبو داود وابن حبان في صحيحه وأبو يعلي في مسنده والطبراني في الكبير والأوسط عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : (**يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هاربا إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيُخرجونه وهو كاره، فيُبايعونه بين الركن والمقام**..)؛ هذا الحديث ينصّ بصراحة أن ناسا من أهل مكة يأتون المهديَّ ويُخرجونه على كرهٍ منه، فيبايعوه، وهو لعمر الله ذو دلالة على سعيٍ، والسّعيُ يناقض التواكل، إذ لم ينتظر هؤلاء إتيان المهدي الرافض للبيعة أصلا من باب الزُّهْد بها، لعلّه انسجاما منه مع سياقات التربية الإسلامية التي تزهّد

في الولاية والإمارة؛ لم ينتظر هؤلاء أن يأتيهم المهدي، بل هم يأتونـــه، وهم يبايعونه وهو كاره.

إن الأصل الذي ذكرته، وهو التحام العمل بالتوكل، هو الذي دعا هؤلاء إلى لحاقهم بذلك الرجل، الذي لم يرِد النصّ أنهم كانوا يعرفـــون أنه المهدي، فلعلهم رأوا فيه خصلة دعتهم إلى لحاقه لمبايعته، فتبين لهـــم بعد ذلك أنه المهدي عليه السلام.

إن الخطوة الأولى حسب هذا الحديث تبدأ من الناس، ولا تبدأ من المهدي عليه السلام، فهل بعد هذا تصحّ دعوى التواكل التي ينطق بهـــا البعض، ويلصقونها بالإسلام من خلال عقيدة المهدي عليه السلام؟

هذا، وروى ابن ماجه والحاكم وصححه على شـــرط الـــشيخين وأقرّه الذهبي[1]، عن ثوبان ﵁ قال: (**فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبـــوا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي**)، فها هنا أمرٌ بالبيعة، تلـــك الـــتي تحمل معنى العهد والوعد بالنصر والولاء والعمل المتناغم مـــع النـــصر والولاء، والبيعة هنا آتية من قِبل المؤمنين، الذين يأمرهم النصّ بها لصالح

(١) سنن ابن ماجه، (٤/٤١٣، ح: ٤٠٨٤)، والمستدرك، للحاكم، (٤/٤٦٣-٤٦٤)، وسيأتي تفصيل القول فيه.

المهدي؛ فأين التواكل، وهم مأمورون بالبيعة، التي هي عمل وعهد ونصرة؟

لا يصحّ أن يقال: إن المسلم يتواكل ويقعد عن العمل، حتى إذا آن أوان المهدي عليه السلام، قام لمبايعته، وأُمِر حينها بالعمل؛ لا يقال هذا، لأن اصول الإسلام التي أشرْتُ إليها تأبى القعود والتواكل، وسواء آن أوان المهدي، أم لم يحِن بعدُ، فالإسلام دين العمل، والعمل نقيض التواكل.

ثم، لعلّه مما يصلح دليلا قويا على نفي التواكل عن الاعتقاد بالمهدي، هو ما تُشكّله وظيفة هذا البحث برُمّته من تأكيد أنه عليه السلام مسبوق بخلافة راشدة، وهي على جميع الأحوال لا تأتي إلا نتيجة طبيعية للعمل والمثابرة والتخطيط الواعي والتهيئة للأرضية التي تقوم عليها.

**إنه لو افترضنا أن المهدي يأتي دون أن يقارن وجوده وإتيانَه تكليفٌ يقوم به المسلمون في إصلاح أحوالهم، لكانت فكرة سبق الخلافة الراشدة عليه كافية في نزع أوهام التواكل عن النفس المؤمنة، إذ كما ذكرْت: الخلافة الإسلامية لا تقوم إلا بعد جدّ واجتهاد.**

فلا معنى لانتظار المهدي قبل بناء الخلافة الراشدة، **بل يجب علـــى المسلمين أن يعملوا لها، حتى يعمّ خيرُها الأرض.**

**إن الخلافة التي تسبق المهدي لا تأتي من فراغ التواكل، ولا من عبثية العمل، إنما تأتي من العمل المنتظم، ومن التخطيط الواعي، مـــع التوكل على الله تعالى.**

# الفصل الرابع: قبل المهدي خلافة راشدة

مسألة وجود خلافة إسلامية قبل المهدي لم تطرحْ عنـــد العلمـــاء السابقين، ذلك أنهم لم يكونوا يتصوّرون خلوّ الزمان من منصب خليفة، حتى يكون هذا البحث عندهم واردا برُمّته، إذ تصوُّرُهم لن يتجاوز أن يكون المهدي آتيا في سياق استمرار الدولة الإسلامية، ليكون لـــه دور مَلء الدنيا بالعدل الإسلامي، ذلك العدل الذي لم يكن يـــنعم بـــه إلا المسلمون في ظلال دولتهم، فيكون الفرق بين عصر المهدي وعصر من قبله، هو الفرق بين عموم العدل الإسلامي على البشر جميعـــا، وبـــين انحصاره في المسلمين الخاضعين للحكم الإسلامي.

غير أن المسألة مطروحة في عصرنا، إذ الحكم الإسلامي انقطـــع، فكان لا بد من البحث في المهدي: هل سيأتي طفرةً دون أن يسبقه نظام الخلافة الإسلامية، أم سيعود نظام الخلافة الإسلامية من جديد، ليـــأتي دور المهدي عليه السلام بعده؟ مما يقتـــضي العمـــل لإقامـــة الخلافـــة الإسلامية؟

هذا هو موضوع هذا الفصل، بل مقصود البحث برُمّته..

ولعله يناسبنا ها هنا أن نقول: **إن النصوص التي تحـــدّثت عـــن المهدي عليه السلام، لم تذكرْ من قريب أو من بعيد أنـــه لا يُـــسبق**

**بخلافة إسلامية تأتي قبله،** مما يعني أن من ينكر إتيان خلافة إسلامية قبل المهدي، ينظر إلى المسألة بمنظار آخر لا تخدمه فيه النصوص؛ **وقول من يقول إنه لا خلافة قبل المهدي عليه السلام، يتضمن لزوما ألا يعمل للخلافة الإسلامية القادمة إن شاء الله تعالى، إلا إذا كان يرى أن يعمل ما يعلم أنه لن يصل إليه!**

والقول بأن خلافة ستسبق خلافة المهدي عليه السلام هو ما يفهم من كلام الأستاذ الألباني الذي قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة عن بعض الأخطاء في فهم عقيدة المهدي عند بعض المسلمين: ((فمنهم من استقرّ في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي، وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصةٍ الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يُشعر بذلك مطلقا))[١]، وهو كذلك قول الأستاذ عبد الوهاب عبد السلام طويلة[٢].

هذا، ولم يذكر الأستاذان الألباني وطويلة دليلهما في أن المهدي مسبوق بخلافة إسلامية، وكلّ ما ذكره الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى فيما نقلتُه عنه، **يدور على الاستناد على أن أحاديث المهدي ليس فيها**

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، (٤/٤٢).

(٢) كلام الأستاذ طويلة موجود في كتابه: المسيح المنتظر ونهاية العالم، (٥٥).

**ما يُشعر أن دولة الإسلام لا تقوم إلا بخروج المهدي عليه السلام،** وهذا صحيح، غير أني في هذا الفصل، سأضيف على ما ذكره الأستاذ الألباني ما يمكن أن يكون دليلا على أن المهدي فعلا مسبوق بخلافة إسلامية إن شاء الله تعالى، توجب على المسلمين العمل لإقامتها.

وإذا ثبت أن المهدي مسبوق بخلافة راشدة، فإن في هذا بشرى عظيمة للمسلمين، فحواها أن الخير المدّخر للأمة خير كثير، حتى قبل عصر المهدي عليه السلام؛ وفي هذا تبديدٌ لكثير من اليأس الذي رانَ على صدور كثير من المسلمين، إذ توهّموا أن هيمنة الظلم على المسلمين ومقدّراتهم، دائمة أبدا حتى يظهر المهدي.

إن ما يهدف إليه هذا الفصل هو التأكيد على أن خلافةً راشدةً على منهاج النبوة، سيُتوِّجُ الله تعالى بها جهود المسلمين، وسينعمون في ظلها، قبل عصر المهدي عليه السلام؛ وبعض أدلته قريب من الصريح، وبعضها الآخر يؤخذ منه المعنى بعد نظرٍ وتدبّر.

إن هذا الفصل هو مقصود البحث بِرُمَّته، وإنه يحول بإذن الله تعالى بين كثير من المسلمين، وبين ما يوقعهم في اليأس من انتصار كلمة الإسلام، إذ تعتبر كثير من النفوس أن هذا الانتصار مرتبط بالمهدي عليه السلام، مع أن الأدلة لا تخدم فكرة ذلك الربط، بل فيها ما يخدم

الفطكرة الأوْلى، وهي أن المهدي ذاته إنما يأتي بعد خلافــة إســلامية راشدة.

هذا، وسينقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أدلّة صريحة تبين سبق المهدي عليه السلام بخلافــة إسلامية.

المبحث الثاني: أدلّة غير صريحة في المقصود.

والله الموفّق.

## المبحث الأول: أدلة صريحة تبين سبق المهدي بخلافة إسلامية

المهدي عليه السلام هو خاتمة العقد في خلافة يسبقه فيها غيره من الخلفاء، والأدلة على ذلك عديدة، بعضها أشبه بالصريح في بيان المقصود، وبعضها لم يحظَ بهذه الصراحة، ونحن هنا نسوق ما نراه صريحا أو شبيها بالصريح في هذا المبحث، لنجعل المبحث التالي فيما ليس صريحا في الدلالة على المقصود؛ ودليلنا الصريح أو الشبيه به، عبارة عن حديثين:

### الحديث الأول: (يكون اختلاف عند موت خليفة)

روى الإمام أحمد وأبو داود وابن حبان في صحيحه وأبو يعلي في مسنده والطبراني في الكبير والأوسط[1] عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (**يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج**

---

(١) المسند، للإمام أحمد، (١٨/٢٩٨-٢٩٩، ح: ٢٦٥٦٨)، وسنن أبي داود، (٤/٨٨، ح: ٤٢٨٦)، ومسند أبي يعلى، (٥/٢٥٨، ح: ٦٩٣٤)، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (١٥، ١٥٨-١٥٩، ح: ٦٧٥٧)، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي، (٢/٨٤٠، ح: ١٨٨١)، والمعجم الكبير، للطبراني، (٢٣/٣٩٠، ح:٩٣١)، والمعجم الأوسط، للطبراني أيضا، (٢/٢٢، ح: ١١٧٥).

**رجل من أهل المدينة هاربا إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيُخرجونه وهو كاره، فيُبايعونه بين الركن والمقام، ويُبعَثُ إليه بَعث من الشام**[1]**، فيُخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام**[2]**، وعصائب أهل العراق**[3]**، فيبايعونه، ثم ينشأ رجل من قريش أخوالُه كلبٌ، فيَبْعث إليهم بَعثا، فيظهرون عليهم**[4]**، وذلك بعثُ كلبٍ، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كلبٍ، فيقسم المالَ، ويعمل في الناس بسنة نبيهم، ويُلقي الإسلام بجِرانه إلى الأرض، فيلبث سبع سنين، ثم يُتَوَفّى، ويصلي عليه المسلمون**)، ولقد ذكر الأئمة هذا الحديث في سياق ما ذكروه عن المهدي عليه السلام، كما فعل ذلك أبو داود في السنن، والهيثمي في مجمع الزوائد، وابن القيم في المنار المنيف[5].

---

(١) أي لقتاله، كما في مرقاة المفاتيح، للملا على القاري، (٣٥٢/٩).

(٢) الأبدال: صالحون لا تخلو الأرض منهم، كلما مات منهم واحد أبدل الله مكانه غيره، يُنظر: المرقاة، للملا علي القاري، (٣٥٣/٩).

(٣) أي خيارهم، كما في مرقاة المفاتيح، للملا على القاري، (٣٥٤/٩).

(٤) ومعنى ذلك أن رجلا قرشيا من قبيلة كلب سيُرسل جيشا يقاتل المهدي الذي بايعه الناس، فيرسل إليهم المهدي جيشا يهزمهم، ثم يقسم المهدي غنيمتهم، يُنظر: عون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي، (٢٥٥/١١).

(٥) مجمع الزوائد للهيثمي، (٣١٥/٧)، وأبو داود، (٨٨/٤، ح: ٤٢٨٦)،

وأما من حيث مرتبتُه، فلقد حسّنه ابن القيم في المنار المنيــف، ثم قال: ومثلُه مما يجوز أن يقال فيه: صحيح[1]؛ وقال الهيثمـــي في مجمـــع الزوائد: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح[2]؛ وصحّحه العلامة الفقيه المحدّث ابن حجر الهيتمي في الـــصواعق المحرقـــة، قـــال: ((وصحّ أنه ﷺ قال: (**يكون اختلاف عند موت خليفه..**)))، وذَكَـــر الحديث[3].

---

والمنار المنيف، (١٤٥).

(١) المنار المنيف، (١٤٥).

(٢) مجمع الزوائد، للهيثمي، (٣١٥/٧).

(٣) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، (٤٧٦/٢)، ومؤلفه ابن حجر الهيتمي هو غير الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهما غير متعاصرَين، فوفاة الهيتمي متأخرة عن وفاة العسقلاني أكثر من قرن وخمس القرن.

هذا، وقد وصف محققا الصواعق المحرقة مؤلّفَه ابن حجر الهيتمي بالبراعة في الحديث والفقه، وذلك عند ترجمتهما له في أوائل الكتاب، (١/صفحة د)، هذا رغم ما نعيا عليه من عقيدته الأشعرية، ومن تصوّفه، ومن ردّه على مخالفي الصوفية؛ ووصفُهما له بالبراعة في الحديث والفقه رغم ما نعياه عليه، شاهدُ إنصاف في حقهما، إذ لم يحجبْهما مذهبهما عن إنصاف مخالفهما.

وكون الهيتمي أشعريا، لا يسوؤه، فهو في هذا مثل النووي والشاطبي والحافظ ابن حجر العسقلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم من أجلّة جمهور الأئمة.

وحسّن الحديثَ من المعاصرين: الأستاذان شعيب الأرناؤوط ومحمد رضوان العرقسوسي في تخريجهما لموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان[1]؛ وقال الأستاذ عبد القادر الأرناؤوط محقق جامع الأصول: ((وهو حديث حسن))[2].

موجز القول في هذا الحديث: إنه بين الحسن والصحة، لا يترل أبدا عن درجة الحسن، وجاء من طرق عديدة، يبلغ بعضها رتبة الحسن وحده دونما عاضد، ثم إن سُلّم بضعف كل منها على حدة، فإن بعضها يقوّي بعضا.

---

(١) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي، (٢/٨٤٠، ح: ١٨٨١).

(٢) يُنظر: جامع الأصول، لابن الأثير، هامش (١٠/٢٧).

غير أن الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى ضعّف الحديث، وكذا ضعّفه الشيخ شعيب وزملاؤه في تحقيقهم لمسند الإمام أحمد، مستندين جميعا في التضعيف إلى ما رأوه علةً تجعله ضعيفا، وهي ما حكموا به على أحد رواته في بعض طرقه، وهو عمران بن داوَر القطان، رغم أن الأساتذة جميعا، الألباني والشيخ شعيبا وزملاءه، قد حسّنوا أحاديث لعمران القطان هذا، وحتى لا أطيل ها هنا على القارئ الكريم، فلقد رأيتُ أن أؤجّل تفصيل الكلام في هذا الحديث، وفي بيان مرتبته القوية، وفي راويه في بعض أسانيده، وهو عمران القطان، إلى فصل أعقده آخر البحث، إذ الكلام هنالك أليق بالمتخصّصين، وأبعد عن حاجة غيرهم، وذلك لأتابع ها هنا تفصيل الكلام في موضوع هذا المبحث.

هذا، ومعنى: (**ويُلقي الإسلام بجِرانه إلى الأرض**)، أي أنه يكـــون قد استقرّ واستقام له الأمر، والجِران: باطن عنق الإبل، والتعبير به كناية عن استقرار حلّ بعد طول مسير، قال ابن الأثير: ((كما أن الـــبعير إذا برك واستراح مدّ جِرانه على الأرض))(١)، وفيه معنى جريـــان أحكـــام الإسلام دونما فتنة(٢).

والحديث وإن لم يصرّح باسم المهدي عليه السلام، وهذا لا يضرّ، فإنه يذكر أوصافه المعروفة في أحاديث أخرى، وهو يدور حول مبايعة رجل من أهل المدينة، ينتصر الإسلام في عهده، ويلبث سبع ســـنين، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون.

وكون ذلك الرجل الهارب من المدينة إلى مكة يمكث سبع سنين، ووصفُه بأن الإسلام يلقي بجرانه في الأرض في عهده؛ إن هـــذا كلّـــه وصف للمهدي عليه السلام، الثابت في أحاديث أخرى، إذ ثبت فيهـــا أن الأرض تمتلئ عدلا في عهده، بعد أن امتلأت ظلما، ولا يكون مثل هذا الحال إلا في حكمٍ إسلامي، فالعدل التامّ هو عدل الإسلام.

---

(١) يُنظر: جامع الأصول، لابن الأثير، (٢٨/١٠).

(٢) مرقاة المفاتيح، للملا علي القاري، (٣٥٥/٩).

وأنا لا أقصد من إيراد هذا الحديث إثبات المهدي عليه السلام، وإنما إثبات خلافة إسلامية قبله، إذ دلالة الحديث على المهدي ليست قطعية، وأنا أقول: ليس في هذا مشكلة، إذ موضوع البحث ها هنا ليس دلالة الحديث على المهدي، بل دلالته على أنه مسبوق بخلافة إسلامية.

وهذا الحديث يدور حول شخصية رجل يبايعه الناس بين الركن والمقام على أثر خلاف بعد موت خليفة، ولْيكن هذا الرجل المُبايَع المهديَّ أو غيره، فإن كان هو المهدي، وهو الراجح، فإنه يدلّ صراحةً على أن خلافة تكون قبله، ويكون في آخرها نزاع؛ وهو مقصود البحث برُمّته، أعني إثبات خلافة قبل المهدي عليه السلام..

وإن كان الرجل المبايَع غير المهدي، فلن يكون بعد المهدي، إذ الحديث يذكر نزاعا يكون قبل قدوم هذا الرجل، وبعد موت خليفة، مع هروب هذا الرجل الذي سيبايَع من المدينة إلى مكة، والمهدي لا نزاع بعده، إذ بعده الساعة، فلا بد أن يكون هذا الحدَث برُمّته قبله، وبما أنه يبايَع على أثر نزاع ينشأ بعد موت خليفة، فهو دالٌّ على وجود خلافة قبل تلك المبايعة، وبما أن هذه الأحداث لم تقع فيما مضى، فستقع فيما سيأتي، فتكون دالة على خلافة آتية إن شاء الله تعالى.

إن هذا هو كل مقصود البحث: خلافة تأتي، يكون في آخرها خلاف، يأتي بعد الخلاف خليفة ينتصر به الإسلام، وليكن هذا الخليفة هو المهدي أو غيره، فإن كان هو المهدي، فبها ونعمت، وهو دالٌّ أنه مسبوق بخلافة؛ وإن لم يكن هو المهدي، فالمهدي آتٍ في عصور تالية إن شاء الله تعالى.

في كل هذا دلالة على أن خلافة إسلامية آتية قبل المهدي؛ والأحداث التي يتضمنها هذا الحديث لم تحصل فيما مضى من التاريخ الإسلامي، **أي لم يحصل أن جماعة ما لحقت برجل هاربٍ من المدينة إلى مكة، ثم بويع بين الركن والمقام ليقاتلوه، فإذا هم يُخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة**، وما دام لم يحصل، وما دام قد ورد به الخبر عن الصادق المصدوق ﷺ، فإن هذا يعني أنه سيحصل في يوم من الأيام الآتية.

وقلتُ: إنه لا يمكن أن يكون الخليفة الميت الذي يَتبعُ وفاتَه نزاعٌ هو المهدي عليه السلام، لصحة الأحاديث التي يُفهم منها أن أيام عيسى ﷺ تالية مباشرة لأيام المهدي، والتي ستتلوها ريح طيبة تأخذ مَن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ليبقى شرار الخلق تصرعهم الساعة، أي لا مجال لنزاع بين المسلمين بعد المهدي عليه السلام، والحال كما أوضحته من وجود عيسى وما يتبعه.

أما ما هو سبب النزاع الذي يكون بعده خليفة يبايع بين الـــركن والمقام، فلعل الحديث التالي يدل عليه، إذ يذكر أن ثمة نزاعا بين ثلاثـــة كلهم أبناء خليفة على كنز المسلمين..

## الحديث الثاني: (يقتتل عند كنزكم ثلاثة)

روى ابن ماجه والحاكم وصححه وأقرّه الذهبي[1]، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**يقتتل عند كنزكم ثلاثة، كلُّهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قِبل المشرق، فيقتلونكم قتلا لم يُقْتَلْه قومٌ**)، ثم ذكر شيئا لا أحفظه، فقـــال: (**فـــإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي**).

صحّح هذا الحديثَ إضافة إلى الحاكم والـــذهبي: البوصـــيري في مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه فقال: ((هذا إسناد صحيح رجالـــه ثقات))[2]، وقال الإمام ابن كثير عن إسناد هذا الحديث عند ابن ماجه: ((وهذا إسنادٌ قويّ صحيح))[3]، وقال القرطبي: ((إسناده صحيح))[1].

---

(١) سنن ابن ماجه، (٤/٤١٣، ح: ٤٠٨٤)، والمستدرك، للحاكم، (٤/٤٦٣-٤٦٤).

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، (٣/٢٦٣).

(٣) الفتن والملاحم، لابن كثير، (٤٩).

لكن قال الأستاذ الألباني رحمه الله في سلسلة الضعيفة: ((منكر))[2]، وذلك لأجل عنعنة أبي قلابة راويه عن أبي أسماء عن ثوبان، وأبو قلابة ثقة مدلّس، غير أن ابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من مراتب المدلّسين الخمسة، والتي قال عنها: ((من لم يوصف بذلك إلا نادرا))[3]، وحَكَم على تدليسها بأنه غير ضارّ، وعليه فتدليس أبي قلابة لا يضرّ.

وسياق كلام الألباني يدلّ على أنه يضعّف عبارة مخصوصة من الحديث، ولا يضعّفه كله، قال رحمه الله تعالى: ((**لكن الحديث صحيح المعنى**، دون قوله: فإن فيها خليفة الله المهدي))[4]، ولذا فيبدو أن سبب حكم الأستاذ الألباني على الحديث بالنكارة آتٍ من جهة كونه يتضمن هذه الزيادة التي فيها وصف المهدي بخليفة الله، قال عنها الأستاذ رحمه الله تعالى: ((وهذه الزيادة: خليفة الله، ليس لها طريق ثابت، ولا يصلح أن يكون شاهدا لها، فهي منكرة،...، ومن نكارتها أنه لا يجوز في

---

(1) التذكرة، للقرطبي، (699).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، (1/195، ح: 85).

(3) طبقات المدلسين، للحافظ ابن حجر، (2، 6)؛ نقلا عن: المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، للدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، (191-192).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، (1/197).

الشرع أن يقال: فلان خليفة الله))[1]، ثم نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما يؤيده على عدم جواز هذا الإطلاق.

وهذا يعني أن الشطر الأول من الحديث، والذي هو موضوع بحثنا، وفيه ذكر اقتتال ثلاثة كلٌّ منهم ابن خليفة؛ إنه يعني أن ذلك الشطر صحيح عند الألباني، لم يطرأ عليه ما يشين صحّته؛ هذا مع ما ذكرْته من أن تدليس أبي قلابة لا يؤثّر، كما نقلتُه عن الحافظ ابن حجر.

فالحديث صحيح إذن عند من نقلنا قولهم فيه؛ وأما عند الألباني، فموطن الشاهد منه صحيح، وكفانا تصحيح الألباني لموطن الشاهد منه.

هذا، وفي تقديري أن وصف المهدي بخليفة الله ليس كافيا للحكم على هذه العبارة بالضعف أو النكارة، إذ لا يلزم من هذا الوصف شيء من المعاني التي يأباها الشرع، فهو يتضمّن إضافة تشريف وتفخيم وتعظيم، وهو يعني في حق المهدي عليه السلام أنه يسير تحت رعاية الله تعالى وعنايته، وأنه عظيم المقام ذو شأن، ونحو ذلك؛ وإضافة التشريف والتعظيم مألوفة في نصوص عديدة، منها قوله تعالى: (**فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها**)، (الشمس: ١٣)، ومنها قوله تعالى: (**وما أدراك**

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، (١/١٩٧).

**ما الحُطَمة، نارُ الله الموقَدة**)، (الهُمَزة: ٥-٦)، نقل الثعالبي عن الجاحظ قولَه: ((كلّ شيء أضافه الله إلى نفسه، فقد عظّم شأنه وفخّم أمره))[١].

هذا، والحديث يدل على حدوث نزاع بين ثلاثة كل منهم ابن خليفة، على كتر المسلمين، والمراد به كتر الكعبة[٢]، والشاهد فيه أنه يذكر قتالا لم يشهده التاريخ الإسلامي فيما مضى، مما يدل على أن أوانه لم يَحِن، وبما أنه خبرٌ من الصادق المصدوق ﷺ، وبما أنه لم يحصل فيما مضى من الزمان، فلا بد أن يحصل إذن فيما سيأتي من الزمان، وبما أنه يتحدث عن ثلاثة كل منهم ابن خليفة، وأهم يقتتلون على الكتر المذكور، فهذا يعني أن هذا القتال بين ثلاثة كلهم أبناء خليفة، سيأتي في قابل الزمان؛ وبما أنه لم يحصل في خلافة إسلامية سابقة، فلا بد إذن من خلافة إسلامية قادمة إن شاء الله تعالى، يحصل فيها هذا.

كل هذا يعني أن خلافة إسلامية آتية لا ريب فيها، يكون في آخرها قتال بين هؤلاء الثلاثة؛ وبما أن المهدي عليه السلام لن يلحقه من بعده خلفاء، ولا نزاع بين أبناء الخلفاء، إذ سيأتي في آخر الأمر من الدنيا، بدليل نزول المسيح عيسى عليه السلام في عهده، كما سبق بيانه؛

---

(١) فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، (٤٤١).

(٢) الفتن والملاحم، لابن كثير، (٤٩).

فهذا يدل على أن هذا التراع سيكون قبل المهدي، وبما أنه لم يحصل فيما مضى من تاريخنا كما ذكرْتُ، فسيحصل إذن، وسيكون حصوله قبل المهدي، لأنه لا خليفة بعد المهدي، مما يعني أن المهدي مسبوق بخلافة، يتنازع في آخرها ثلاثة كل منهم ابن خليفة، ثم يأتي المهدي عليه السلام.

هذا، وقد يُسرع البعض ليقول: إن الخليفة الذي ينشأ على أثر موته خلافٌ، فيُبايع بعده ذلك المذكور في حديث أم سلمة بين الركن والمقام؛ والثلاثة الذين كلٌّ منهم ابن خليفة، والذين يقتتلون على كتر المسلمين، كما في حديث ثوبان؛ قد يسرع البعض ليقول: إن الخليفة في هذين الحديثين إنما هو ملك أو رئيس ممن هم على شاكلة حكام اليوم، لِيُقرّر بعد ذلك أن المهديّ المُبايع المذكور في الحديثين، سيأتي بعد ملك أو حاكم ممن هم على شاكلة ملوك وحكام العصر، فلن يُسبق بخلافة، إنما سيُسبق بملك أو حاكم من أولئك الذين وصفْتُ..

قد يُسرع البعض ليقول هذا، غير أنه لن يكون قد نطق بما يؤدّي إليه لفظ كل من الحديثين.

ذلك أنه لا يصح تفسير لفظة (**الخليفة**) الواردة في الحديثين اللذين نحن بصددهما، بملِك من الملوك أو حاكم من الحُكّام الذين حكموا

المسلمين بعد سقوط الدولة العثمانية؛ **ذلك أن الحكام المعاصرين ليسوا خلفاء، إذ إن ما عُرف عن رسول الله ﷺ أنه يذكر الخليفة واصفا به الخلفاء الراشدين أصالة، ومن سُمّوا خلفــاء في الــدول الأمويــة والعباسية والعثمانية، كما يُفهم من أحاديث صحيحة، وسيأتي تفصيل إطلاق تسمية الخلافة ومعنى هذا الإطلاق في فقرات تالية بمشيئة الله.**

إن تعبيرات الرسول ﷺ تجعل لقب الخلافة منحصرا في الخلفــاء الراشدين، أو من بعدَهم من ملوك المسلمين فحسب، دون أن ينسحب هذا اللقب على مَن بعد سقوط الدولة العثمانية.

إن المبحث التالي سيتضمن إن شاء الله تعالى تفصيلا لمعنى الخليفة، وإطلاقات لقب الخليفة في الحديث النبوي، وفي الاصطلاح، وذلك في إطار استعراض الأدلة غير الصريحة في مسألة البحث.

## المبحث الثاني: أدلّة غير صريحة في المقصود

ينبغي التأكيد ها هنا أن دليلي على مجيء خلافة قبل المهـــدي لا يكمن في أدلة هذا المبحث غير الصريحة، إذ قد ترِد عليها إيـــرادات لا يقدر البحث على حسمها، وإنما يكمن دليلي في الأدلة الصريحة الـــتي سُقتها في المبحث الأول من هذا الفصل، وفيها كفاية في بيان المقصود.

هذا، ولَسْت من أولئك الذين يُحجّرون على العقول، ويُلزمونهـــا بما يفهمونه من نصّ ما، وإنما عليّ أن أعرض رؤيتي، فلعلها تجد ســـبيلا إلى بحث المسألة من جديد، من أجل إثراء البحث ذاته.

ولقد رأيت بعد ما سبق من التدليل على أن المهدي مسبوق بخلافة إسلامية تأتي قبله، أن بإمكان الباحث أن يستفيد فكـــرة ســـبق هـــذه الخلافة من نصّين نبويّين لا يذكران المهديّ أصلا، وإنما علـــى ضَـــوْء فهمهما على نحوٍ سيأتي بيانه، سنفهم أن المهدي مسبوق بخلافة إسلامية لزوما؛ ودلالة أول هذين الحديثين على المقصود أوضح من دلالة الآخر، غير أنه لا بد من ذكر الحديثين، وذلك في فقرتين متتاليتين.

## الحديث الأول: (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة)

هذه الفقرة تدور أساسا حول حديث حذيفة الآتي، والذي سمى مراحل حياة المسلمين بتسمية لغوية، على ما سيأتي بيانه، لا بالتسمية الاصطلاحية، تلك التي تحرّرت بعد ذلك بعقود طويلة؛ وسمّى الحديثُ آخرَ مرحلة من تلك المراحل: خلافةً على منهاج النبوة؛ وبما أن الحديث سار وفق هذه التسمية اللغوية التي سأبيّن دليلي في تأكيدها، فسيدور كلامي ها هنا غالبا على المعنى اللغوي للخلافة فحسب، بل سيستند كلامي برُمّته عليه، إذ هو الذي يجب السير معه هنا، كما سيتّضح.

وما أقوله ها هنا في معنى الخلافة في حديث حذيفة الآتي، لا ينفي أن الرسول ﷺ استعمل كلمة الخلافة حسَب معناها الاصطلاحي الذي استقرّ أخيرا بعد تحرير المصطلحات، إذ سيتبين معنا فيما بعدُ أنه ﷺ استعمل في أحاديث شتّى لفظة الخلافة في معنيين اثنين، أحدُهما: المعنى اللغوي قارِناً وصفَه للخلافة بأنها: (**على منهاج النبوّة**)؛ والمعنى الثاني: المعنى الاصطلاحي الذي صار عَلَما على نظام الحكم في الإسلام.

والذي دعاني إلى هذا التأكيد الذي أؤكّده، هو سياق حديث حذيفة رضي الله عنه ذاته، فالسياق هنا هو الأقدر على تحديد المقصود بمعنى كلمة الخلافة، هل هو المعنى الاصطلاحي، أم المعنى اللغوي؟

روى الإمام أحمد[1] عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: (**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكا عاضّا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة**)، قال حذيفة: ثم سكت.

وقريب منه ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسّنه[2] عن سَفينة مرفوعا إلى رسول الله ﷺ: (**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم مُلكٌ بعد ذلك**)، ولفظ أبي داود: (**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء**)، والخلافة التي هي ثلاثون سنة، هي الخلافة الراشدة، بما فيها خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما بعد استشهاد أبيه، وقبل الصلح مع معاوية رضي الله عنه، حتى وصل الأمر إلى معاوية

(١) المسند للإمام أحمد، (١٤/١٦٣، ح: ١٨١٣٩)، قال محققه حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

(٢) المسند، للإمام أحمد، (١٦/١٣٦، ح: ٢١٨١٦)، وسنن الترمذي، (٤/٥٠٣، ح: ٢٢٢٦)، وسنن أبي داود، (٤/٢١٧، ح: ٤٦٤٦)؛ حسّن إسناده عبد القادر الأرناؤوط في تحقيقه لجامع الأصول، (٤/٤٤، ح: ٢٠٢١).

رضي الله عنه بعد نهاية هذه الثلاثين؛ قال الحافظ المؤرّخ ابن كثير رحمه الله تعالى: ((وإنما كمُلت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله ﷺ، فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، وهذا من أكبر دلائل النبوة))(١)؛ ومعاوية أول الملوك، كما قال سفينة(٢) مولى رسول الله ﷺ، ثم ابن تيمية فيما بعدُ(٣).

والملك العضوض في الحديث هو المُلْكُ الذي يتمسّك به صاحبه، جاء وصفه بالعضوض من كلمة: عضّ، وهي في اللغة تعني: ((الإمساكَ على الشيء بالأسنان))(٤)، وهو نوعُ تصوير لسِمة هذا المُلك المسمّى عضوضا، فصاحبُه، شخصا كان أو عائلة، يتمسّك به لصالحه، ويجعله حقا له دون غيره من الناس، ولا يعني وصفُ هذا المُلك بالعَضوض كونه مُلوكه ظالمين للرعية في ممارستهم في أبواب الحكم، بل كلّ سِمته التي يقصدها الحديث، هو أن أصحابه يتمسّكون به كحَقٍّ خالص لهم.

ويمكن أن يستفاد من هذا الحديث فيما يتعلق ببحثنا أمور منها:

---

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، (٢٢/٨).

(٢) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (٤٧٨/٦).

(٣) فتاوى ابن تيمية (١٤/٣٥).

(٤) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤٨/٤).

## أولا: دلالة الخلافة لغةً

هل يمكن أن يكون في لفظة: خلافة، تلك الواردة في آخر الحديث، دلالة على وجود خلفاء قبل المهدي عليه السلام، أم أن المقصود بها هو المهدي عليه السلام ذاته؟

الذي يظهر لي أنه لا يصحّ أن يكون المقصود بها المهدي عليه السلام، ذلك أن الأصل في الخليفة لغة أنه يجيء على معانٍ ثلاثة، يهمنا منها معنى واحد، وهو ما له صلة بمضمون هذا البحث..

يقول ابن فارس وهو يعدّد معاني الجذر خلف: ((أحدها: أن **يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه**، والثاني: خلاف القُدّام، والثالث: التغيُّر؛ فالأول: الخلَف، ما جاء بعدُ،...، **وإنما سميت خلافةً لأن الثاني يجيء بعد الأول قائما مقامه**))[1]؛ وقال ابن عطية في تفسيره: ((ولا يقال: خليفة الله، إلا لرسوله، **وأما الخلفاء، فكل واحد منهم خليفة الذي قبله**، ألا ترى أن الصحابة رضي الله عنهم حرّروا هذا المعنى فقالوا لأبي بكر رضي الله عنه: يا خليفة رسول الله، وبهذا كان يُدعى مدة حياته، فلما ولي

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، (٢/ ٢١٠)، وأَلْفِت النظر إلى أن هذا الكتاب يتخصّص بذكر المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، قبل أن يطرأ عليها شيء من مجازات وتطوّرات، وإن كان يذكر بعض هذه المجازات والتطورات أحيانا أثناء عرْضه للمعنى الأصلي للكلمة.

عمر قالوا: يا خليفةَ خليفةِ رسول الله، فطال، ورأوا أنه سيطول أكثر في المستقبل إذ ولي خليفة بعد عمر، فدَعَوْا عمرَ أمير المؤمنين))[1].

هكذا أستطيع أن أقرّر أن قوله ﷺ في آخر الحديث: (**ثم تكــون خلافة على منهاج النبوة**)، يدل على إتيان شخص بعد شخص، يخلفه ويقوم مقامه، على ما دلّ عليه كلام ابن فارس في معنى كلمة خلافــة لغة؛ إن هذه الخلافة لا تتمثّل في شخص، لأن المعنى اللغوي للخلافــة يقتضي شخصين على الأقل، يكون أحدهما بعد الآخر، ويحلّ محلّه، فلا ينطبق إذن على شخص المهدي إلا باعتبار أنه يأتي بعد شخص علــى الأقل، ويسبقه هذا الشخص، ويأتي المهدي ليقوم مقامه؛ أي لا يمكن أن يكون المقصود منه: المهدي عليه السلام، **إلا على اعتبار أنه يأتي خلَفا لغيره في قيادة الأمة**، فهي إنما تُسمى خلافة، على معنى وجود رجــال تتابعوا، خلَف أحدُهم من سبقه، فسُمّي خليفةً لأجل ذلك.

وقد يستشكل هنا تسمية أول من يتبوّأ منصب الإمامة في هــذه المرحلة فهل يُسمى خليفة؟ فإن سُمّي خليفة فهل يسقط كل هذا البناء الذي بنيتُه استنادا إلى حديث حذيفة رضي الله عنه.

---

(١) كلام ابن عطية نقلتُه عن التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٣/٢٤٢).

الذي يبدو لي أننا أمام أكثر من اصطلاح في تسمية القائم بـــأمر المسلمين، ومن هذه التسميات: الإمامة، أو الإمارة، والرسول ﷺ نفسه سمى القائم بأمر المسلمين إماما وأميرا في أحاديث شتى، منها مـــا رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود[1] عن عبد الله بـــن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (**كلكم راع وكلكـــم مـــسئول عـــن رعيته**)، جاء في أكثر روايات البخاري وإحدى روايات الإمام أحمـــد للحديث[2]: (**الإمام راعٍ ومسئول عن رعيته**)، وفي إحدى رواياته[3]: (**والإمام الذي على الناس راعٍ وهو مسئول عن رعيته**)، وجـــاء في

---

(١) المسند، للإمام أحمد، (٢٨٣/٤، ح: ٤٤٩٥)، و(٥٣٣/٤، ح: ٥١٦٧)، و(٢٩٦/٥،ح:٥٩٠١)،و(٣٤٩/٥، ح: ٦٠٢٦)، وصحيح البخاري، (٢٣٠/١، ح:٨٩٣)،و(١٦٦/٢،ح:٢٤٠٩)،و(٢٠٧/٢،ح:٢٥٥٤)،و(٢٠٨/٢،ح:٢٥٥٨، (٢٧٣/٢، ح: ٢٧٥١)، و(٤٥٨/٣، ح: ٥١٨٨)، و(٤٦٣/٣، ح: ٥٢٠٠)، و(٣٨٢/٤، ح: ٧١٣٨)، وصحيح مسلم، (٤٥٩/٦، ح: ١٨٢٩)، وسنن الترمذي، (٢٠٨/٤، ح: ١٧٠٥)، وسنن أبي داود، (٦٠/٣، ح: ٢٩٢٨).

(٢) وهي الواردة في صحيح البخاري،(٢٣٠/١،ح: ٨٩٣)، و(١٦٦/٢، ح: ٢٤٠٩)، و(٢٠٨/٢، ح: ٢٥٥٨)، (٢٧٣/٢، ح: ٢٧٥١)، و(٤٥٨/٣، ح: ٥١٨٨)، و(٣٨٢/٤، ح: ٧١٣٨)، وفي مسند أحمد، (٣٤٩/٥، ح: ٦٠٢٦).

(٣) وهي الواردة في صحيح البخاري، (٣٨٢/٤، ح: ٧١٣٨).

رواية أحمد ومسلم: (**فالأمير على النـــاس راعٍ**)؛ وجعـــل الترمـــذي الحديث في باب: ما جاء في الإمام[1].

بل أكثر من ذلك، ففي البخاري المطبوع مع فتح الباري[2] وردت الرواية كما يلي: (**فالإمام الأعظم الذي على الناس راعٍ وهو مسؤول عن رعيته**)، وحينما شرح الحافظ ابن حجر قوله ﷺ: (**فالإمام الـــذي على الناس**) قال: ((أي الإمام الأعظم))[3]، وقال البدر العيني أحد شراح البخاري: ((فرعاية الإمام هي ولاية أمور الرعية، وإقامة حقوقهم))[4].

بعد هذا التفصيل في رواية الحديث، فما المانع من أن يُـــسمى أول واحد يأتي في هذه المرحلة الأخيرة إماما أو أميرا، وهي تسمية شـــائعة، ثم يكون الذي بعده خليفة له؟

---

(١) سنن الترمذي، (٤/٢٠٨).

(٢) صحيح البخاري مع الفتح، (١٣/١١٩، ح: ٧١٣٨)، طبعة الريان للتراث، القاهرة؛ وكذلك هي في طبعة المكتبة السلفية، (١٣/١١١، ح: ٧١٣٨)، وليست هكذا في طبعة البخاري التي يرجع إليها هذا البحث وطبعات أخرى رجعتُ إليها.

(٣) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، (١٣/١٢١).

(٤) عمدة القارئ، للعيني، (١٣/٣٨٦).

فنكون بذلك قد جمعنا بين الالتزام بالمعنى اللغوي وواقع الحال في تلك المرحلة..

وعلى هذا يكون وصف تلك المرحلة بالخلافة في حديث حذيفة، باعتبار حالة التتابع بين الأول والثاني فيها، فالثاني يتبع الأول، والثالث يتبع الثاني يقوم مقامه، فتكون بذلك خلافة، دون أن يشير الرسول ﷺ إلى أن أول واحد من هؤلاء سيسمى خليفة أم لا؟

على كل حال: هذه وجهة نظر ليس بواجب أن تكون محلّ إلزام، وقد بيّنتُ بين يدي مبحث الأدلة غير الصريحة على سبق المهدي بخلافة تجيء قبله، أن هذه الأدلة غير الصريحة ليست هي عمدة أدلتي، بل الأدلة الصريحة التي ذكرْتها أولا هي عمدتي، وما هذا الاستدراك إلا احتراز عن الإيرادات على أدلتي غير الصريحة، من أن تحول دون دلالة أدلّتي الصريحة على مجيء خليفة قبل المهدي عليه السلام.

وأرجو أن ألفت نظر القارئ الكريم على أن أهم وجوه استدلالي بحديث حذيفة هو السياق الذي ألزمَ لفظة الخلافة فيه أن تكون على معناها اللغوي، لا على معناها الاصطلاحي، كما سيأتي في الفقرة التالية..

## ثانيا: الخلافة بين الاصطلاح واللغة

الأصل في الإطلاق هو الحقيقة، فبها يُفسّر الكلام، وللحقيقة أقسام، منها الحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية، والحقيقة العرفية؛ وللحقيقة العرفية قسمان: العرفية الخاصة، والعرفية العامة[1]؛ وإنما ينتقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز، بقرينة تدلّ على هذا الانتقال، والقرينة التي دلّتنا على انتقال لفظة الخلافة من معناها الحقيقي، الشرعي والعرفي معا، هو قرينة السياق التي سيأتي بيانها.

ونحن الآن أمام حديث استعمل كلمة الخلافة، وهي حقيقة شرعية وعرفية معاً في تقديري، وقد عرّفها أصحاب الاصطلاح بما يفيد أنها تُرادف الإمامة، تلك التي تعني حسَب إمام الحرمين الجويني: "الإمامة

---

(١) الحقيقة اللغوية هي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي، أي على ما وضعه له واضع اللغة، كاستعمال كلمة الذئب للحيوان المفترس؛ والحقيقة الشرعية هي اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له شرعا، أي واضع الشرع، كاستعماله لكلمة الصلاة بمعناها المعروف؛ والحقيقة العرفية الخاصة هي اللفظ المستعمل في معنى عرفي خاصّ، كاصطلاح أهل الفقه في تسمية الاستحسان والعقد؛ والحقيقة العرفية الخاصة هي اللفظ المستعمل في معنى عرفي عامّ، كاصطلاح العامة على تسمية جهاز الراديو بالمذياع؛ يُنظر في هذا كله: أصول الفقه الإسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي، (١/٢٩٢-٢٩٣).

رياسة تامة، وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا))[1]، وحسَب ابن خلدون: ((خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به))[2].

ويُلمح أن هذه التعريفات، والتي لا تخرج عنها سائر تعريفات الإمامة بالمجمل، تتحدث عن الإمامة، التي ترادفها الخلافة في الاصطلاح، على أنها خلافة عن صاحب الشرع، وهو الرسول ﷺ، أو منصب رياسة المسلمين.

وهي معانٍ صحيحة، لكن، هل هذا كل ما يعنيه الرسول ﷺ في حديث حذيفة الذي نحن بصدده؟

الجواب: لا، لأن الرسول ﷺ استعمل لفظة الخلافة في الحديث قبل تحرير المعاني الاصطلاحية، أي أنه استعملها حسَب معناها اللغوي، **بدليل أنه ﷺ وفي سياق الحديث ذاته، سمى المرحلة التالية بعد خلافة النبوة ملكا عضوضا، مع أن الاصطلاح يسميها خلافة**؛ أي أن الحديث يُسمي حكم بني أمية وبني العباس وبني عثمان، مُلكا، رغم أن الاصطلاح يسمي حكمهم خلافة.

---

(١) الغياثي، غياث الأمم في التياث الظُّلَم، لإمام الحرمين الجويني، (٢٢).

(٢) مقدمة ابن خلدون، وهي الجزء الأول من تاريخه، (٢٣٩).

إن سياق الحديث هو ما دلّنا على أن المقصود بالخلافة التي تكون في المرحلة الخامسة من مراحل حياة الأمة هو ذلك المعنى اللغوي، وليس المعنى الاصطلاحي، والسياق أمرٌ معتبر في تفسير النصوص، ولا بدّ من استحضاره حين الغوص في النصوص..

قال الإمام العزّ بن عبد السلام رحمه الله تعالى: ((**السياق مرشد إلى تبيين المجمَلات، وترجيح المحتمَلات، وتقرير الواضحات، وكلٌّ ذلك بعُرف الاستعمال**))[1]، وقريب منه ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى: ((السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمَل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة؛ **وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلِّم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته**))[2].

إنه لا ينبغي إغفال دلالة السياق في تفسير النصّ، وفي بيان مراد المتكلّم من كلامه.

---

(١) الإمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام، نقلا عن: المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله بن يوسف الجديع، (٤١١).

(٢) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، (٤/١٣١٤)، وللزركشي كلام يشبه بحروفه كلام ابن القيم، ذكره في البرهان في علوم القرآن، (٢/٢٠٠-٢٠١).

إذن، فليكن حديثنا حول مقصود الرسول ﷺ في هذه الإطلاقات التي أطلقها، دون إلزامها بمعنى اصطلاحي حـادث بعـده بعقـود أو قرون[1]؛ استنادا منا على سياق النّصّ، ذلك الذي ينبغي التنبّه له، على ما نقلتُ من كلام ابن القيم في تأكيده الانتباه إلى سياق النصوص..

أي أن لفظة الخلافة في كلام الرسول ﷺ رغم تضمّنها ما انحـصر فيه المعنى الاصطلاحي الحادث، من خلافة النبـوة في حراسـة الـدين

---

(١) وأرجو أن ينتبه القارئ إلى أنني لا أرفض إطلاقا هذه المعاني الاصطلاحية، بل إنني أعتمدها وأستند عليها، حيث يجب ذلك، وإنما الذي أفعله هنا هو أنني أقول: إن معاني المصطلحات حادثة، وهي غير ملزمة للرسول ﷺ في كلامه، فهو لم يكن يتحدث بها، وإنما كان يتحدث حسب اللغة، بقرينة السياق التي ذكرْتها، إلا ما خصّصه الشرع نفسه من التسميات الشرعية، التي عُرفت في عهده، كالصلاة والزكاة والصيام مثلا، فهذه كان ﷺ يستعملها حسب معناها الإسلامي لا حسب معناها اللغوي، مع لفت النظر إلى ضرورة أن يكون بين معناها الإسلامي واللغوي علاقة ما.

ومع ذلك، فقد دلّت بعض السياقات أن الشرع استعمل بعض هذه الحقائق الشرعية على معناها اللغوي، كما هو الأمر في قوله تعالى: (**خذ من أموالهم صدقةً تطهّرهم وتزكّيهم بها وصلّ عليهم**)، فالصلاة هنا ليست على معناها الشرعي، أي ليست حقيقة شرعية، بل هي على معناها اللغوي الذي هو الدعاء.

وسياسة الدنيا به[1]، إلا أنه يتضمن أيضا معنى آخر، لا يجد له مكانا في المعنى الاصطلاحي الناشئ، ألا وهو: **معنى قدوم إنسان مكان إنسان، يقوم مقامه في الأمر ذاته الذي كان يقوم به**، وهو المعنى اللغوي الذي نقلْتُه عن ابن فارس من قوله: خلف: ((**أن يجيء شيء بعد شيء يقـــوم مقامه**))[2]، وهو ما لمحه أصحاب الرسول ﷺ حينما سمَّوا أبا بكـــر ﷺ خليفة رسول الله، وسمَّوْا عمر ﷺ أوّلاً خليفةَ خليفةِ رسول الله، فلمـــا كان سيتسلسل لفظ خليفة كلما جاء خليفةٌ فيما بعدُ، انطلاقا منهم من المعنى اللغوي الذي ذكرْتُه، ألغَوْا هذا التسلسل الذي تدلّ عليه اللغـــة، وأقاموا مقامه تعبيرا آخر: أمير المؤمنين، مما يعني أنهم لمحوا المعنى اللغوي لكلمة: خليفة، ووضعوا مكانها كلمة أخذت في مفهوم المسلمين معنى خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

إن هذا يعني من هؤلاء الـــصحابة رضـــي الله عنـــهم أن المعـــنى الاصطلاحي للخلافة لم يكن قد اعتُمِد حتى في عصرهم، وهو يؤكّـــد

---

(١) ومن هنا كان الافتراق بين من هو خليفة حسَب المقصود النبوي، وبين من ليس خليفة، فالخليفة حسب الإطلاق النبوي في هذا الحديث يجمع أمرين معا: منهاج النبوة، وقيام واحد مقام آخر يكون قبله.

(٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٢/٢١٠).

أنهم كانوا يتعاملون مع كلمة الخلافة على معناها اللغـــوي، لا علـــى معناها الاصطلاحي الذي تحرّر بعدهم بعقود طويلة.

إن المعنى الاصطلاحي لكلمة خليفة، ينطبق على كل رجل يحكم الأمة بالإسلام، وإن لم يكن قد أتى بعد رجل سبقه في هـــذا المقـــام، وكان يحكم بالإسلام مثله؛ أما المعنى اللغوي لكلمة خليفة، فهو يقتضي كون هذا الرجل الذي يحكم بالإسلام مسبوقا بغيره، ويأتي هو بالتـــالي ليقوم مقامه، والحديث يقيّدها بقيد واحد هو: أنها ستكون على منهاج النبوة، وذلك بعد انقضاء مرحلتي الملك العضوض والجبري.

## ثالثا: وجه دلالة الحديث على خلافة المهدي

حديث حذيفة يستشرف المستقبل الآتي بعد رسول الله ﷺ، مع ما يذكره ابتداءً من العهد النبوي ذاته.

والمستقبل الآتي بعده ﷺ يمرّ في مراحل ثلاث، لينتهي إلى الرابعة، فالمراحل الثلاث هي: الخلافة الراشدة، والملـــك العـــضوض، والملـــك الجبري، وأما الرابعة فهي: خلافة على منهاج النبوة.

ووجه دلالة هذا الحديث على خلافة المهدي عليه السلام، هو أن لفظ الخلافة ذاته فيه جاء بحسَب معناه اللغوي، بدلالة السياق التي سبق أن ذكرْتها، ودلالة السياق التي أبقت كلمة الخلافة فيه علـــى معناهـــا

اللغوي، جعلها تحمل معنى إتيان حاكم أو أمير بعد حاكم أو أمير يحل مكانه في المقام ذاته، على ما بيّنتُه سابقا نقلا عن ابن فارس وابن عطيّة.

إن هذا المعنى اللغوي معنى هامّ يجب أن نلحظه حين قراءة هـــذا الحديث، فهو يتحدث عن خلافة على منهاج النبوة، لا على معنى تلك التسمية الاصطلاحية التي استقرّ عليها اصطلاح الخلافة في عصور تحرير المصطلحات، بل على معنى تلك الدلالة اللغوية التي تعني: قيام رجـــل مكان رجل في شيء ما.

وفيما يتعلق بالمهدي عليه السلام، وصِلَة هذا الحديث به، فإننـــا نرى أنفسنا أمام احتمالَين لا ثالث لهما: **الاحتمال الأول**: إما أن يكون المهدي هو أحد خلفاء تلك الخلافة المسبوقة بالملك الجبري والعضوض، والتي هي آخر ما ذكره ﷺ في حديث حذيفة، فتكون تسميته خليفـــة، كما في روايات عديدة ذكَرَتْه عليه السلام، على اعتبار أنه خلَفَ غيرَه في منصب الخلافة، وهو ما أقصده في بحثي هذا تماما، أي أن الحـــديث على هذا الاحتمال يعني أن المهدي مسبوق بخلافة قبلـــه، إذ لا معـــنى لكونه خليفة، دون أن يُسبق بغيره، على حسَب ما شرحتُ من المعـــنى اللغوي للفظة: الخلافة..

أما **الاحتمال الثاني**: فهو كون المهدي ليس من ضمن تلك المرحلة التي ذكرها ﷺ في آخر حديث حذيفة، وسماها: خلافة على منهاج النبوة، وعليه، فإما أن يكون المهدي بعد تلك المرحلة، أو قبلها..

لا يمكن أن يكون المهديّ قبلها، إذ قبلها بنصّ الحديث مُلْكٌ جبريّ، فإذن، لا بد أن يكون بعدها، وهو مقصود البحث برُمّته.

إنه على هذا الاحتمال، تكون دلالة الحديث على المعنى المقصود أولى وأوضح، ذلك أن المهدي يأتي بعد نزاع بين أبناء خليفة، ذكره حديث أم سلمة الذي مضى بحثه، فيكون حديث أم سلمة وحديث حذيفة، يدلان معا أن خلافة إسلامية تسبق المهدي عليه السلام، غير أنه يكون في آخرها نزاع، يأتي المهدي ليصلح أمر الأمة، وليقترب عهد عيسى، ولتواصل الساعة اقترابها.

وبما أن المهدي عليه السلام سيكون ملاصقا للساعة، إذ سيأتي في عصر ابن مريم عليه السلام، يسبقه بيسير من الزمان، ثم ينزل عيسى فيتعاصران، فإن كان المهدي جزءا من تلك الخلافة التي تكون في المرحلة الأخيرة، فإن هذا يعني أن المهدي يأتي في نهاية ذلك الركب الكريم من الخلفاء على منهاج النبوة، الذين يقع في آخرهم نزاع، ينتهي

إلى بحث المسلمين عمن يُصلح أمرَهم، فيأتون المهديَّ عليــه الــسلام، فيبايعونه وهو كاره.

**إنه دون هذا التفسير ستقع تسمية تلــك المرحلــة خلافــة في إشكال، لا حل له إلا ما ذكرت، وهو ما يلزم منه أن يكون المهدي آتيا في نهاية تلك المرحلة المسبوقة بخلافة على منهاج النبوة**[1]؛ وبما أن تلك المرحلة لم تأتِ بعدُ، وبما أن الرسول وعد بإتيانها، فهذا دليل على أنها ستأتي، ليكون آخر حلقاتها المهدي، وهو ما يعني أنه مسبوق بخلافة قبله، والله تعالى أعلم.

ولعل معترضا يعترض فيقول: إن مفهوم قولــه ﷺ: (**ثم تكــون خلافة على منهاج النبوة**)، في آخر حديث حذيفة، ينطبق على سيدنا عيسى ﷺ، إذ سيعاصر المهديّ عليه السلام، ثم سيستمرّ بعــد موتــه، ويتولّى أمر المسلمين خلَفا له، فينطبق عليه لفظ الخليفة، من جهة كونه

---

(١) مع وجوب تذكير القارئ الكريم بما سبق تأكيده من معنى الخلافة لغة، كما نقلتُه عن ابن فارس، وكما بيّنتُ أنه المقصود من معنى الخلافة في حديث حذيفة، وأن الخلافة في حديث حذيفة تدور حول أصل معناها اللغوي، وأن الرسول لا يقصد المعنى الاصطلاحي الحادث بعده، بدليل أن المعنى الاصطلاحي يجعل نظام بني العباس مثلا خلافةً، ولكن الحديث سماها ملكا عضوضا.

خلَفا للمهدي عليه السلام؛ فلا يكون المهديّ هو المقصود بقوله ﷺ: (**ثم تكون خلافة..**)، بل يكون عيسى ﷺ هو المقصود به.

والذي أراه أن هذا لا يصحّ، وذلك لأمرين: **الأول**: أنه لم يرِد في حديث من الأحاديث التي ذكرت نزول عيسى ﷺ تسميته خليفة بعد نزوله في آخر الزمان، على كثرة هذه الأحاديث؛ وبناء عليه، فلا يكون داخلا في عبارة: (**ثم تكون خلافة..**)؛ **والثاني**: أنه ورد في بعض الأحاديث وصف المهدي ذاته بالخليفة، وهي الواردة في الحديث الأول الذي رأينا اعتباره صريحا في الدلالة على سبق المهدي بخلافة إسلامية.

إن الذي يصحّ إذن هو وصف المهدي، وليس وصف عيسى، بالخليفة، لأن النصوص تصف المهدي بها، ولا تصف عيسى بها.

## رابعا: وجه تسمية مَن بَعد الراشدين خلفاء

سنقرأ بعد صفحات حديثا صحيحا عن رسول الله ﷺ ينصّ فيه على وجود خلفاء يكثرون، (**وسيكون خلفاء فيكثرون**)، وهو يفيد أن صورة هذه الكثرة هي تعدّد الخلفاء في الوقت الواحد، ولذا يأمر ﷺ في الحديث ذاته بالوفاء ببيعة الأول فالأول، وهؤلاء الخلفاء هم بغير شكّ غير الخلفاء الراشدين، إذ لم يكن في الوقت الواحد منهم غير خليفة واحد، مما يعني لزوما أنهم غير الخلفاء الراشدين، ومقصد إيراد أمرهم ها

هنا هو أن الرسول ﷺ سماهم خلفاء، رغم أنهم لا يتّسمون بِسِمَة الراشدين، وهذه التسمية النبوية لهم أسهمت بلا شكّ في التأسيس للمعنى الاصطلاحي للخلافة، وأنها التي تمثّل رئاسة المسلمين..

وحديث حذيفة الذي نحن بصدده، يُسمي المرحلة التالية بعد الخلفاء الراشدين بِاسْم المُلك العَضوض، و لم يُسمّها خلافة، رغم أن التسمية الاصطلاحية لرؤوس تلك المرحلة هي: الخليفة، وهو ما يعني في تقديري أن كلمة الخلافة في كلامه ﷺ كانت على معنيين ذكرْتهما سابقا، وهما: المعنى الاصطلاحي، والمعنى اللغوي.

إنه يظهر لي أن تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء، جاء من باب توسيع مفهوم الخليفة ليستوعب أولئك الملوك الذين سُمّوا خلفاء، من الأمويين والعباسيين والعثمانيين، حتى صار لقب الخليفة يتَّسع لكل من حكم المسلمين ممن قام حكمهم على الاعتراف بأصول الشرع، حاملا على عاتقه مسؤولية المسلمين، مثل أولئك الملوك الحكام الذين وَرث كلٌّ واحد منهم الخلافةَ وراثة عن أبيه مثلا؛ وقد يكون عادلا راشدا مستقيما، وقد لا يكون، فتسميته مَلكا لا تترع عنه استقامته واستقامة حكمه، إن كان كذلك فعلا، وإنما يتفوَّق عليه الخليفة الراشدي في هذه الحالة بالسبق، وبأن من بعده مأمور باتباع سنته، وبأن خلافته لم تأته بالوراثه، و لم تخرج عنه إلى من بعده بالوراثة.

قال المناوي شارحا حديث: (**الخلافة بعدي ثلاثون،...، ثم ملك بعد ذلك**): ((أي يصير مُلكا، لأن اسم الخلافة إنما هو لمن صدق هذا الاسم بعمله للسنة، **والمخالفون ملوك، وإن تسمَّوْا بالخلفاء**))[1].

إن إطلاق لقب الخليفة على هؤلاء الملوك، هو شكل من أشكال المجاز، أو هو على شاكلة توسيع المدلول، أو يعود إلى أنهم فُرضوا على الأمة، وسمَّوا أنفسهم خلفاء، وسمّتهم الأمة بهذه التسمية، رغم أنهم لم يتَّسِموا بالصفات التي يجب توفُّرُها في الخلفاء، تيمُّنا باسم من سبقهم؛ أو أن تسمية الخلفاء الراشدين بقيت منسحبة على كل من جاء بعدهم، **وكأن لقبَ الخليفة صار عَلَما على كل من حكم المسلمين ورأَس دولتهم بعد الراشدين**، وإن لم يتَّسم بِسِماتها؛ ولعل المرجعيةَ الأرجحَ في تسميتهم خلفاء: ذلك الحديث الذي أشرْت إليه، والذي يُنبئ فيه الرسول ﷺ بإتيان خلفاء يكثرون،وسيأتي تمام الحديث قريبا إن شاء الله.

## خامسا: تأكيد على معنى سبق المهدي بخلافة

يجب التأكيد أننا لا زلنا نتحدث في معنى الخلافة الوارد في حديث حذيفة، ذلك الذي يُقسّم مراحل الحياة السياسية للمسلمين إلى خمس مراحل، تنتهي بخلافة على منهاج النبوة، منطلقين منه إلى تأكيد أن

(١) فيض القدير، للمناوي، (٥٠٩/٣).

الخلافة الأخيرة إذا كانت هي التي تنتهي بالمهدي، فهي دالّةٌ على أن المهدي مسبوق بخلفاء قبله، وإن كانت مبتوتة عن المهدي، بمعنى أنه سيأتي بعد انقطاعها، فإن هذا يعني أيضا أن المهدي مسبوق بخلافة، مع فارق بين الأمرين، يكمن في أن المرحلة الثانية تعني استئناف خلافة أخرى بعدها، أما الحالة الأولى، فهي تعني أن تلك المرحلة التي يختم بها الرسول ﷺ مراحل الأمة، هي التي يكون المهدي في آخرها، وهو ما أميل إليه، **إذ يظهر أن الرسول ﷺ قصد إجمال مستقبل الأمة جميعه في حديث حذيفة، وهذا ما يشير إليه سكوت رسول الله ﷺ كما ذكر حذيفة رضي الله عنه حين قال في آخر كلام رسول الله ﷺ: ثم سكت.**

إنه على جميع الأحوال يلزم أن المهدي مسبوق بخلفاء قبله، بدلالة حديث حذيفة، وبدلالة حديث أم سلمة الذي مضى بحثه، والذي يقول فيه رسول الله ﷺ: (**يكون اختلاف عند موت خليفة..**)، وبدلالة حديث ثوبان الذي يقول فيه الرسول ﷺ: (**يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة..**)، وقد مضى تفصيل شرحهما.

## سادسا: الخلافة في أحاديث أخرى

ونحن فيما مضى لم نكن نتحدّث في معنى الخلافة الاصطلاحي، وهو الوارد في أحاديث عديدة، تسمي ملوك المسلمين بعد الخلفاء

الراشدين بالخلفاء، كالذي رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد وابن ماجه[1] عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خَلَفَهُ نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون**)، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: (**فُوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقَّهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم**)، وقال الحافظ ابن حجر في قوله: (**فُوا ببيعة الأول فالأول**): ((والمعنى أنه إذا بويع الخليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة وبيعة الثاني باطلة))[2].

واضح من سياق هذا الحديث انسحاب لقب الخليفة على أولئك الملوك من ملوك الإسلام، الذين سماهم تاريخنا خلفاء، وسمّتهم الأمة خلفاء كذلك؛ وواضح من تسمية هؤلاء خلفاء على لسان رسول الله ﷺ أن حكمهم قائم على البيعة، وعلى الحكم بما أنزل الله تعالى، وإن كان ثمة قصورٌ في شكل بيعتهم أو مدى شمولها لجميع أهل الحل والعقد، ولكن البيعة كانت على كل حال قائمة، وأوجب الشرع حسب هذا الحديث الوفاء ببيعة الأول فالأول.

---

(١) البخاري مع الفتح، (٦/٥٧١، ح: ٣٤٥٥)، ومسلم، (٦/٤٧٤، ح: ١٨٤٢)، والإمام أحمد في مسنده، (٨/٨٠، ح: ٧٩٤٧)، من طبعة دار الحديث بالقاهرة، وابن ماجه، (٣/٣٩٧، ح: ٢٨٧١).

(٢) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (٦/٥٧٤).

إنني أؤكّد ما سبق أن ذكَرْتُه: أن الخلافة جاءت في كلام رسول الله ﷺ مرّةً على أصل معناها اللغوي، مع ما في هذا المعنى من التزامٍ بمنهاج النبوّة، كما هو الشأن في حديث حذيفة الذي يذكر تحوّلات النظام السياسي عند المسلمين في المستقبل الآتي بعده ﷺ؛ ومرّةً يأتي لفظ الخلافة على حسَب معناها الاصطلاحي، الذي تعارف عليه الفقه السياسي الإسلامي، والذي هو لقبٌ لِرأس الدولة الإسلامية، كما هو الشأن في قوله ﷺ: (**سيكون خلفاء فيكثرون**)، الذي ذكرْتُه قبل سطور.

## سابعا: الحكام المعاصرون والخلافة

واضح من سياق حديث حذيفة الذي يذكر ما يكون الأمر عليه من تحوُّلات سياسية، تبدأ بالخلافة وتنتهي أيضا بالخلافة؛ وكذلك من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ، الذي يذكر فيه أن الخلافة ثلاثون عاما؛ وكذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي يذكر أنه سيكون خلفاء فيكثرون، واضح أنه لا تصح تسمية من سوى هؤلاء المذكورين في هذه الأحاديث من الملوك المعاصرين: خليفة، بل هم أنفسهم لا يسمون أنفسهم خلفاء، ولا الأمة تسميهم خلفاء، ولن ينالوا من التاريخ شرف هذه التسمية، بل إن بعضهم ينفر منها، ويتّهمها بالانبثاق من ثقافة القرون الوسطى.

والسبب في عدم تسميتهم خلفاء، هو أن الخلافة مفهوم يتضمن معنى الحكم بما أنزل الله، وليس مجرّد قدوم إنسان وراء إنسان فحسب.

**إن لقب الخليفة في الحديث الذي يذكر تحوّلات النظام السياسي في المستقبل الإسلامي بعد الرسول ﷺ لا يخرج عن الخلفاء الراشدين؛ وهو في الحديث الذي يذكر كثرة الخلفاء، ووجوب الوفاء ببيعة الأول فالأول، لا يخرج عن ملوك المسلمين من غير الخلفاء الراشدين، أي من الأمويين والعباسيين والعثمانيين، ولم يرد عنه ﷺ ما يدل على جواز إطلاق لقب الخليفة على من شابَهَ حكامَنا المعاصرين، فإن صلح إطلاق هذا اللقب على خلفاء الأمويين فمن بعدهم إلى نهاية الدولة العثمانية، فلا يصح إطلاقه على زعماء المسلمين المعاصرين؛ ولو جَثَوْا على الركب، فلن ينالوا هذا اللقب!**

وعليه، فهؤلاء الخلفاء الذين يكثرون، والذين يأمر رسول الله ﷺ أن نفِيَ ببيعةِ الأول منهم فالأول، هم قطعا غير الخلفاء الراشدين، بل هم ممن سيأتون بعدهم، إذ لم يقع في عهد الخلفاء ذلك التعدد في المبايعة؛ وهم قطعا غير الملوك المعاصرين وأشباههم، إذ لم يرد إطلاق لقب الخلافة عليهم، **بدليل أن الخلافة تحمل مضمونا فحواه ولُحمَتُه وسُداه: الحكم بما أنزل الله، ذلك الذي يفقده حكام العصر.**

## ثامنا: تلخيص وإجمال

وألخّص دلالة حديث حذيفة على أن المهدي مسبوق بخلافة راشدة، كما يلي:

**أولا**: إنه يذكر المرحلة الأخيرة في حياة الأمة، ويُسميها خلافة على منهاج النبوة، ولفظ الخلافة هنا يقصد به المعنى اللغوي، الذي يقتضي قيام رجل مكان آخر في مقامه، مع ما يلزم منه من التزام بمنهاج النبوة، مما يعني بأن هنالك خليفتين على الأقل، الثاني منهما هو المهدي، وهو ما يدل على أن المهدي مسبوق بخلافة.

**ثانيا**: ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه الخلافة: عيسى عليه السلام، على اعتبار أنه يخلف المهديّ؛ لأن المهدي عليه السلام سُمّي خليفة في بعض الأحاديث، مما يعني أنه هو الذي يأتي خلفا لمن قبله؛ بخلاف عيسى ﷺ، فلم يوصفْ في أيٍّ من الأحاديث التي ذكرَتْه بوصْف الخلافة.

**ثالثا**: أخلُص أن المهدي مسبوق بخلافة إسلامية، ويدل حديث أم سلمة أنه يكون فساد يطرأ في آخرها، فيتداركه المهدي لتجتمع الأمة من حوله، ثم تستقبل المسيح عليه السلام، كما في أحاديث أخرى.

وأخيرا عزيزي القارئ: هل بإمكاني أن أطرح تصوّرا جديـــدا في المسألة التي عليها مدار البحث برُمّته فأقول: إن كل حـــديث يـــذكر الخليفة والخلافة فيما يذكره من بشريات تتعلق بمستقبل الإســـلام الآتي بعد رسول الله ﷺ، ولا تكون صورة الخليفة فيه مما وُجـــد في عهـــود الخلافة الأموية أو العباسية أو العثمانية، إن هذا يعتبر دلـــيلا علـــى أن المهدي عليه السلام مسبوق بخلافة تأتي قبله، لأنه يذكر لفظة الخليفة أو الخلافة، ويصفها بوصف لم يُعرف عن أحد الخلفاء السابقين، فيكون لا محالة خليفة بعد عصورهم التي انتهت، **وكونه سمي خليفة، يعني أنـــه مسبوق بغيره من الخلفاء، فإن كان هو المهدي ذاته، كـــان مؤكّـــدا لجميع معنى البحث الذي لا زلت بصدده، وأنه يأتي في سياق خلافة توجد قبله؛ وإن لم يكن هو المهدي، كان الخليفة المـــذكور في تلـــك البشرى قبل المهدي، مما يعني أن قبل المهدي خليفة، أو خلافة.**

على كل حال: هو تصوّر قد يحتاج إلى تحريـــر، أطرحـــه أمـــام الباحثين.

والله تعالى أعلم.

## الحديث الثاني: (لا يبقى بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله كلمة الإسلام)

لعله يصلح استئناسا على كون المهدي عليه السلام مسبوقا بخلافة إسلامية، ما رواه أحمد واللفظ له، والحاكمُ في المستدرك، وصحّحه، وأقرّه على تصحيحه الذهبي في تلخيصه للمستدرك[1]، عن المقداد بن الأسود ﵁ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**لا يبقى على ظهر الأرض بيت مَدَرٍ ولا وَبَر إلا أدخله الله كلمة الإسلام، بعزّ عزيز أو ذلّ ذليل، إما يُعزّهم الله عزّ وجلّ فيجعلهم من أهلها، أو يُذلّهم فيدينون لها**).

أي: إما يعزّهم الله فيجعلهم مسلمين، وهو معنى قوله: فيجعلهم من أهلها؛ وإما يُذلّهم، فيدينون لها، أي يخضعون لها، رغم بقائهم غير مسلمين، وهو معنى قوله: فيدينون لها.

ولا أرى في الحديث دلالة قطعية على المقصود، بل أؤكّد أنني ذكرْتُه استئناسا، ولأقترحه مادّة لبحوث الباحثين.

فلعله يمكن أن يُفهم من هذا الحديث أن هذا النصر العظيم للإسلام إنما يكون قبل المهدي عليه السلام، إذ المهدي كما في

(١) المسند، (١٧/١٣٥، ح: ٢٣٧٠٤)، والمستدرك، للحاكم، (٤/٤٣٠).

الأحاديث الصحيحة يكون في عهد عيسى عليه السلام، حيث لا يقبل الله تعالى من أحد غير الإسلام، ذلك أنه ورد في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ يضع الجزية، أي يُنهي حكمها، فلا يعمل بها، ولا يقبل من أحد إلا الإسلام؛ بخلاف ما في هذا الحال الذي يشرحه حديث المقداد، ففيه أن الله تعالى يقبل من غير المسلمين الخضوع لكلمة المسلمين، مع قبول وجودهم خاضعين، بدليل قوله ﷺ: (**أو يُذلّهم فيدينون لها**)، أي يخضعون له، مما يدلّ على تأمينهم في الحياة في ظل الإسلام، رغم كونهم غير مسلمين؛ وأما في عهد عيسى، فلا يقبل هذا منهم، فإما الإسلام وإما السيف..

قال رسول الله ﷺ مبينا بعض ما يقوم به عيسى ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (.. **فيدقّ الصليب ويَقتل الخنزير ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام، فيُهلك الله الملل كلها إلا الإسلام..**)، وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما[٢] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) مسند الإمام أحمد، طبعة دار الحديث بالقاهرة، (١٥٧/٩، ح: ٩٢٤٢)، وصحح محققها الأستاذ حمزة أحمد الزين إسناده.

(٢) صحيح البخاري، (٤٦٥/٢، ح: ٣٤٤٨)، وصحيح مسلم، (٢٤٥/٢، ح: ١٥٥).

**(والذي نفسي بيده ليوشكن أن يترل فيكم ابن مريم حكما عـــدلا، فيكسر الصليب ويقتل الخترير ويضع الجزية، ويفيض المال حـــتى لا يقبله أحد..)**؛ قال النووي في قوله: يضع الجزية: ((أنه لا يقبلـــها، ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام))[1].

غير أن هذا الذي ذكرته، والذي يصلح أن يُفهم مـــن حـــديث المقداد ﷺ، ليس قطعيا في الدلالة على خلافة قبل المهدي، تُخضع الناس إلى الإسلام، إذ قد يكون المهدي ذاته هو الذي يُـــذلّهم فيـــدينون، أي يخضعون لكلمة الإسلام، وحينها يكون عيسى قد أوشك على الترول، فإذا نزل لم يقبل منهم إلا الإسلام.

لكن، قد يُجاب عن هذا أن خضوعهم لكلمة الإسلام تأمين لهـــم على دينهم وأنفسهم، كما قد ذكرْتُ، ويصعب تصوّر أن يؤمّنوا على دينهم بضع سنين فحسب، هي جميع مدّة حكم المهدي عليه الـــسلام، ثم بعد هذه المدّة القصيرة يأتيهم عيسى ﷺ ليُلغي هذا التأمين على دينهم وأنفسهم، وهم بعدُ لم يعيشوا في ظله وقتـــا كافيـــا للإحـــساس بـــه والاستقرار في ظلاله مدّةً تنسيهم ظلم التاريخ الطويل، مما قد يعـــني أن هذا التأمين لهم على دينهم وأنفسهم لا بد أن يكون قبل عصر المهدي

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (٢/٢٤٦).

عليه السلام، بحيث يؤمّنون فعلا مدّةً طويلةً، يحصل به خضوعهم لكلمة المسلمين، ويشعرون هم فيها بالأمان شعورا كافيا لوجود الاستقرار النفسي، وهو ما قد يعني أن دولة إسلامية قوية ستكون سابقة للمهدي.

إنني ها هنا أطرح هذا التصوّر الممكن لما يُفهم من هذا الحديث، دون أن أجعله عمدة البحث والاستدلال لسبق المهدي عليه السلام بخلافة إسلامية، ذلك أن عمدتي في الاستدلال على المقصود تكمن في حديثي أم سلمة وثوبان، اللذين مضى ذكرُهما، وكذلك في حديث حذيفة رضي الله عنه.

# الفصل الخامس: تحقيق مرتبة حديث: (يكون اختلاف عند موت خليفة)

الحديث الذي أقصده هنا هو ما ذكرْت فيما مضى أنه رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن حبان في صحيحه وأبو يعلي في مسنده والطبراني في الكبير والأوسط[1] عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : (**يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هاربا إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيُخرجونه وهو كاره، فيُبايعونه بين الركن والمقام، ويُبعَثُ إليه بَعث من الشام، فيُخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام**

---

(١) المسند، للإمام أحمد، (١٨/٢٩٨-٢٩٩،ح: ٢٦٥٦٨)، وسنن أبي داود، (٤/٨٨، ح: ٤٢٨٦)، ومسند أبي يعلى، (٥/٢٥٨، ح: ٦٩٣٤)، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (١٥، ١٥٨-١٥٩، ح: ٦٧٥٧)، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي، (٢/٨٤٠، ح: ١٨٨١)، والمعجم الكبير، للطبراني، (٢٣/٣٩٠، ح:٩٣١)، والمعجم الأوسط، للطبراني أيضا، (٢/٢٢، ح: ١١٧٥).

ومن رواته الحاكم، (٤/٤٣١)، غير أني لم أذكرْه لخلوّ روايته من ذِكر الاختلاف بعد موت خليفة، ومع ذلك، قال فيها الذهبي: ((أبو العوام عمران ضعّفه غير واحد، وكان خارجيا))، ولا يصحّ أن القطان خارجي، إنما كان يرى الخروج على الأئمة.

**وعصائب أهل العراق فيبايعونه، ثم ينشأ رجل من قريش أخوالُه كلبٌ، فيَبْعث إليهم بَعثا، فيظهرون عليهم، وذلك بعثُ كلبٍ، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كلبٍ، فيقسم المالَ، ويعمل في الناس بسنة نبيهم، ويُلقي الإسلام بجِرانه إلى الأرض، فيلبث سبع سنين، ثم يُتَوَفّى، ويصلي عليه المسلمون).**

وكنت قد نقلت تحسين ابن القيم لهذا الحديث، بل رؤيته أنه مما يصحّ أن يقال فيه: صحيح؛ ونقلتُ أيضا قول الهيثمي عن رواية الطبراني إن رجالها رجال الصحيح؛ ونقلْتُ كذلك تصحيح ابن حجر الهيتمي له، وكذا نقلتُ تحسين الشيخ شعيب الأرناؤوط له في تخريجه لموارد الظمآن، وتحسين الشيخ عبد القادر الأرناؤوط له في تعليقه على جامع الأصول.

وللحديث طرق عديدة، بعضها يستحق التحسين منفردا ودون عاضد، وبعضها يحسّن أو يصحّح بتعدد الطرق، وما سيقال في بعض طرق هذا الحديث، محصور في جهة الحفظ، لا صلة له بكذب أو اتهام بكذب[1].

---

(١) هذه هي طرق الحديث:

أولا: طريق أبي داود، في سننه، (٨٨/٤، ح: ٤٢٨٦): طريق أبي داود:

حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له، عن أم سلمة، فذكره.

ثانيا: طريق أبي داود الأخرى، في سننه، (٨٩/٤، ح: ٤٢٨٨): حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا عمرو بن عاصم، قال: حدثنا أبو العوام، قال: حدثنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة، فذكره، قال أبو داود: وحديث معاذ أتمّ؛ أي حديث معاذ بن هشام الوارد ذكره في الطريق الأول؛ ولن نهتمّ بهذا الطريق، لأجل أنه لم يتّضح لنا ذِكْر موطن الشاهد فيه.

ثالثا: طريق الإمام أحمد، المسند، (٢٩٨/١٨-٢٩٩، ح: ٢٦٥٦٨): حدثنا عبد الصمد وحرميّ المعنى، قالا: حدثنا هشام، عن قتادة عن أبي الخليل، عن صاحب له، عن أم سلمة فذكره.

رابعا: طريق الطبراني في المعجم الكبير، (٣٩٠/٢٣، ح:٩٣١): حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة، فذكره.

خامسا: طريق الطبراني في المعجم الأوسط، (٢٢/٢، ح: ١١٧٥): حدثنا أحمد، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة، فذكره.

الطريق الأخرى للطبراني في الأوسط، ذكرها الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الضعيفة له، (٤٣٥/٤، ح: ١٩٦٥)، وهي من طريق أبي العوام، قال: نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة، فذكره؛ ونقل الألباني قول الطبراني تعليقا على الحديث في الأوسط: "لم يرْوِ هذا الحديث عن قتادة إلا

والحديث عند أحمد وأبي داود فيه راوٍ مُبْهَم، هو الـــشيخ الـــذي روى عنه صالح أبو الخليل أحد رجال إسناده عند أحمد وأبي داود، غير أن هذه الإبهام انتفى عند ابن حبان في صحيحه، ففيه عـــن صـــالح أبي الخليل: عن مجاهد، فعُرف أن الذي روى عنه صالح هذا هو مجاهد[1].

وإن كان ابن حبان رواه عن محمد بن يزيد عن وهب بن جريـــر، وابن يزيد ضعيف، فقد توبع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين[2].

وكذلك انتفى الإبهام في رواية الطبراني في الكبير، غير أنه جاء من

---

عمران))؛ غير أن هذا الطريق لن يهمّنا، إذ ليس فيه موطن الشاهد من الحديث، وهو قوله ﷺ: (**يكون اختلاف عند موت خليفة**)؛ ومع ذلك، فالألباني يضعّفه.

سادسا: طريق أبي يعلى في مسنده، (٥/٢٥٨، ح: ٦٩٣٤): حدثنا أبو هاشم الرفاعي، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له وربما قال صالح: عن مجاهد عن أم سلمة فذكره.

وأما طريق ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان، (١٥/١٥٨، ح: ٦٧٥٧)، هي ذاتها طريق أبي يعلى، قال ابن حبان: أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا محمد بن يزيد بن رفاعة، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أم سلمة، فذكره.

(١) ينظر: صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، (١٥/١٥٨، ح: ٦٧٥٧).

(٢) صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، (١٥/١٥٨، ح: ٦٧٥٧)، ومسند أبي يعلى، (٥/٢٥٨، ح: ٦٩٣٤).

طريق آخر، قال الطبراني: حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة، فذكره[1]، وإتيانه من طريق آخر يقوّي الحديث.

وقد يكون المبهم هو عبد الله بن الحارث، كما هو ظاهر في طريق آخر عند أبي داود، ففيه عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة، كما تقدّم عند ذكر طرق الحديث؛ غير أننا لا نجري وراء هذه الرواية، إذ لا نعلم إن كانت تتضمن ذكرا لاختلاف يكون عند موت خليفة، وإنما نذكر هنا إمكانية أن يكون المبهم هو عبد الله بن الحارث، لأجل سياق ذات السند؛ وسواء كان المبهم مجاهدا أم عبد الله بن الحارث،فكلاهما ثقة، ولا يضير الاختلاف في تعيين أحدهما.

غير أن الأستاذ الألباني في سلسلة الضعيفة ضعّف الحديث رغم طرقه العديدة، وحجتُه في تضعيف رواية الطبراني في الأوسط، وإحدى روايتي أبي داود في سننه هي ضعف عمران القطان، وكذلك ضعّفَ الأستاذ الألباني روايةَ ابن حبان، لضعف محمد بن يزيد بن رفاعة[2].

غير أن تضعيف الألباني رحمه الله تعالى للرواية التي فيها عمران

(١) المعجم الكبير، للطبراني، (٢٣/٣٩٠، ح:٩٣١).

(٢) ينظر تفصيل كلام الأستاذ الألباني في سلسلة الضعيفة،(٤/٤٣٦-٤٣٧).

القطان، ليس جزءا من بحثنا في هذا الحديث، إذ رواية عمران كما تقدّم، ليس فيها ذكر الاختلاف عند موت خليفة.

وكلام الأستاذ الألباني في رواية ابن حبان قد يكون مسلّما، فمحمد بن يزيد بن رفاعة ضعيف، نقل الحافظ تضعيفه عن البخاري والنسائي وغيرهما، غير أنه يبدو من ترجمته أن ضعفه ليس شديدا، بل ثمة من وثّقه من الأئمة، فقد قال ابن معين: ما أرى فيه بأسا، وقال البرقاني: ثقة، وقال العجلي: لا بأس به، ووُصف بالعلم والحديث والفقه، ولقد روى له مسلم في صحيحه[1].

هذا، ولم يذكر الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى رواية الطبراني في الكبير، تلك التي ذكرْت إسنادَها قبل قليل، وليس في إسنادها الإبهام الواقع في رواية أبي داود وأحمد، بل ليس فيه عمران القطان، فهي عن حفص بن عمر بن الصباح الرَّقّي ثنا عبيد الله بن عمرو عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة[2].

وحفص بن عمر الرقّي هذا، قال فيه الذهبي في الميزان: ((معروف،

---

(١) ذكر كل ذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب، (٩/٥٢٦-٥٢٧)، ويُنظر في أمر محمد بن يزيد: الميزان، للذهبي، (٤/٦٨-٦٩).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، (٢٣/٣٩٠، ح:٩٣١).

من كبار مشيخة الطبراني))، ونقل عن أبي أحمد الحاكم قوله: ((حدّث بغير حديث لم يتابع عليه))[1]، وقال الحافظ ابن حجر: ((ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ))[2]، ووصفه الذهبي في السير بقوله: ((الإمام المحدّث الصادق شيخ الرَّقّة))، وقال: بعد أن نقل كلام أبي أحمد الحاكم المذكور قبل سطور: ((قلتُ: احتجّ به أبو عوانة،...، وهو صدوق في نفسه، وليس بمتقن))[3].

إن مَن هذا حاله لا ينزل عن رتبة الحسن، أو هو على الأقلّ صالحٌ للمتابعة، رغم ما نقلْتُه عن أبي أحمد الحاكم، إذ وصْف البخاري والذهبي له بالصدق، وذِكْر ابن حبان له في الثقات، واحتجاج أبي عوانة به، يكفي لِما ذكرْتُ، ولم يُتّهم الرجل بكذب، ولم يُتركْ.

أما عبيد الله بن عمرو، الذي يروي عنه الحديثَ حفص بن عمر الرَّقّي، فذكر الألباني أنه ثقة، بل وثّق سائر رجال هذا الحديث عند الطبراني في الأوسط أيضا[4].

---

(١) الميزان، للذهبي، (١/٥٦٦).

(٢) لسان الميزان، لابن حجر، (٣/٢٣٦).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٣/٤٠٥-٤٠٦).

(٤) سلسلة الضعيفة، للألباني، (٤/٤٣٦).

ولو اكتفينا برواية الطبراني في الكبير والأوسط من وجهين عن عبيد الله بن عمرو عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة، لكفى لتحسين الحديث؛ بل إسناد الطبراني في الأوسط ثقاتٌ كلّهم، على ما نقلْتُ عن الألباني رحمه الله؛ فكيف إذا أضيف إليها رواية ابن حبان التي رواها من طريق أبي يعلى؟ فكيف إذا أضيف إلى كل ذلك رواية أبي داود وأحمد، إذن لتعيّن المبهم، ولزال الإبهام، ولزاد الحديث قوة على قوّة.

إن مزيدا من التفصيل سيتبين منها أن الحديث أعلى من الحسَن..

**أولا**: **زوال الإبهام الواقع في بعض أسانيده**: والكلام على الحديث يدور حول ذلك الإبهام الوارد في رواية أبي داود والإمام أحمد، وهو المتعلق بالراوي له عن أم سلمة رضي الله عنها؛ والحديث بهذا الإبهام ضعيف، إلا أن يزول الإبهام في إسناد آخر، ولقد تعيّن هذا الراوي المبهم، فزال الإبهام.

لقد تبيّن أن للحديث طرقا أخرى زال بها الإبهام، وتبين أن هذا الراوي الذي أبهمتْه بعض الأسانيد هو أحد الثقات الكبار؛ ففي الرواية الأخرى لأبي داود، وكذا في الطريق الأخرى عند الطبراني في الأوسط، أنه عبد الله بن الحارث، وهو ثقة مشهور[1]؛ صحيح أنه لم يأتِ في

(١) يُنْظَر توثيقه في كتاب التهذيب للحافظ ابن حجر، (٥/١٨٠-١٨١).

الحديث من طريقه ذِكرٌ للاختلاف الذي يكون عند موت خليفة، لكنّ سياق الإسناد كما ذكره أبو داود، على ما تقدّم في هامش سابق، يدلّ أنه هو ذاته صاحب أبي الخليل المبهم في الروياة محل البحث.

غير أن الأحسن من ذلك أن الإبهام قد زال أيضا من طريق أخرى عند ابن حبان في صحيحه، ففيه عن صالح أبي الخليل: عـــن مجاهـــد، فعُرف أن الذي روى عنه صالح هذا هو مجاهد[1].

**ثانيا: مناقشة تضعيف الألباني للحديث**: قال الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى: ((ثم أمعنّا النظر في الوجوه الثلاثة، فمن الواضح جدا أن الثالث منها ساقط الاعتبار **لضعف ابن رفاعة**، والوجه الثاني قريب منه، **لسوء حفظ عمران** كما سبق[2]، فبقي الوجه الأول هو الراجح من بين جميع الوجوه، ولما كان مداره على صاحب أبي الخليل غير المسمى في طريق معتبر سالمٍ من العلة، كان هو العلة،والله أعلم))[3].

والصواب أن صاحب أبي الخليل عُرف من طريق معتبر كما تقدّم.

---

(١) ينظر: صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، (١٥/١٥٨، ح: ٦٧٥٧).

(٢) لا شأن لنا هنا بضعف هذا الوجه أو صحّته، إذ لم يُذكر منه موطن الشاهد في الحديث، وهو: (**يكون اختلاف عند موت خليفة**).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، (٤/٤٣٦-٤٣٧).

ولو سلّمنا أن كل طريق من طرق حديث أم سلمة لا يسلم من علة، فإن تعدّدها يجعل كلا منها شاهدا للآخر، يتقوّى به؛ ويكفي هنا أن الألباني لم يذكر رواية الطبراني في الكبير التي تقدّم ذِكرها، ولم يُشرْ إليها، وهي ذاتها تكفي لتحسين الحديث، فكيف وقد انضمّ إليها غيرها.

**ثالثا**: **مناقشة تضعيف الشيخ الأرناؤوط للحديث**:

وضعّف هذا الحديث أيضا الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الجزء الرابع والأربعين من مسند الإمام أحمد[1]، رغم أنه حسّنه في تحقيقه لموارد الظمآن في زوائد ابن حبان للهيثمي، وسبب تضعيفه للحديث في مسند الإمام أحمد، كونه جاء بإسناد فيه مبهم في المسند، ولقد بيّنت أن الإبهام زال بتعيين الراوي في روايات أخرى.

**رابعا**: **سبب تضعيف الحديث عند بعض من ضعّفه**:

هذا، وأخشى أن يكون سبب تضعيف البعض لهذا الحديث، فوق ما ذكرْته، هو أنه يتضمن ذكرا للأبدال، ذلك أن بعض الناس في عصرنا يرفضون فكرة الأبدال، انطلاقا من رفضهم للتصوّف ذاته.

وأنا وإن كنت من أولئك الذين يرفضون البدع في الدين، أيا كان

---

(١) مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، (٢٨٦/٤٤، ح: ٢٦٦٨٩)، حقق هذا الجزء شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي وإبراهيم الزيبق ومحمد أنس الخنّ.

مصدرها، صوفية وغير صوفية، غير أن الحكم العامّ على جميع أهل مشرب معين لا يمكن أن يكون حكما صائبا، ولقد أدّى الحكم غير الصائب الذي سلكه البعض إلى إنكار كثير مما يتعلق بالصوفية، وإن كان له دليل في الصحيح، بل المتواتر، كإنكار البعض لمسألة الأبدال؛ وأنا لستُ في هذا مدّعيا أو مبالغا، بل لدي دليل واضح في هذا..

يقول الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي محقق المعجم الكبير للطبراني معلقا على الحديث إياه الذي نحن بصدده: ((وأما تحسين ابن القيم له في المنار المنيف، فلعله باعتبار الشواهد بالنسبة للمهدي، **وأما الأبدال والعصائب فليس هناك ما يشهد له**، ثم إن الأبدال والعصائب هنا لم يُفسّر، فيُحمل على اللغة فقط، ولا يحمل على ما قرّره الصوفية استنادا على بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة))[1]؛ فها هو الأستاذ السلفي يضعّف حديثا لأجل ما تضمّنه من مخالفة له في المذهب والمشرب، والإنصاف هو الصحيح؛ فالمذهب يجب أن يتوارى عن المحدّث حينما يصحّح حديثا أو يضعّفه.

هذا، وحديث الأبدال متواتر على ما نقله الكتاني عن السيوطي أن

---

(١) من تعليق الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي على حديث: يكون اختلاف عند موت خليفة، من رواية الطبراني في المعجم الكبير، (٢٣/٣٩٠، ح:٩٣١).

«خبر الأبدال صحيح، فضلا عما دون ذلك، وإن شئتَ قلت متواتر، وقد أفردته بتأليف استوعبت فيه طرق الأحاديث الواردة في ذلك»[1]، قال الكتاني: «وفي فتاوى الحافظ ابن حجر: الأبدال وردت في عدة أخبار، منها ما يصح ومنها ما لا يصحّ»[2].

**خامسا وأخيرا: الحديث صحيح**: إنني أخلص من هذا كلّه إلى أن حديث أم سلمة الذي يذكر اختلافا يكون عند موت خليفة، وما يكون من بعده من ذِكر للمهدي، هو حديث صحيح، من جهات ثلاث: **الأولى**: نفي الضعف عنه بسبب الإبهام الوارد في بعض طرقه، إذ عيّنت هذا المبهم روايات أخرى، كما تقدّم؛ **والثانية**: ورود الحديث من وجوه أخرى، لا تتضمن شيئا من الإبهام، وهي لا تنزل عن مرتبة الحسن، وأعني ها هنا رواية الطبراني في الكبير، وإحدى رواياته في الأوسط؛ **والثالثة**: تعدّد طرق هذا الحديث.

والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) نقلا عن: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، (٢٢٠).

(٢) نقلا عن: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، (٢٢٠-٢٢١).

# الخاتمة

الخلافة الإسلامية آتية قبل ظهور المهدي،هذا ما بيّنته أدلة البحث.

وسرتُ مع البحث سالكا مسلك الاستدلال بالنصوص، وتحليلها لغةً واصطلاحا، مطبقا مضامين هذه النصوص على مستقبل المسلمين، فإذا به مستقبل مشرق بالإسلام ودولته، وقبل ظهور المهدي.

وفي هذا بُشرى للعاملين للإسلام، بأن للمسلمين آمالا يختزنها بطن الغيب، ولعله قريبا ما يضع جَنينه، حتى تُسرع إليه أسباب القوة والتمكين، وكأنها تبحث عن الحقّ لتلحق به، فإذا وجدتْه قَوَّت ساقه، فقام سريعا، وفي ساعده قوّة ورحمة، لتنعم البشرية، إذ لا تنعم بالقوّة المنفصلة عن الرحمة أبدا، فالقوة المنفصلة عن الرحمة قَتْلٌ وظلم وإزهاق لإنسانية الإنسان؛ وكذا لا تنعم البشرية بالرحمة وحدها، إذ ستكون الرحمة حينها ضعيفةً يستهتر بها كلّ أفّاك.

إن ما يبشّر به الإسلام هو اتحاد القوة والرحمة معا؛ ليَصدر باتّحادهما نتاج طال غيابه عن حياة البشر، فيعلموا أن في جعبة الإسلام ما يقدّمه لهم، وأن البشر شديدو الظمأ لغيث الرحمة الإسلامي.

إن كتابي هذا هو أحد تلك البشريات، فأبشروا ايها البشر، إن الرحمة قادمة، حتى قبل قدوم المهدي عليه السلام.

إن الفرق بين القول بدولة إسلامية قبل المهدي عليه السلام، وبين القول بعدمها، هو ذاته الفرق بين الصواب والخطأ، وبين الأمل واليأس.

إن الإسلام يدعو البشر ليقدّم لهم ما عنده من الخير، ومن قدراته الهائلة التي يمتلكها في مجابهة مشاكل البشر، وليس الإسلام عاجزا حتى يقول: لا أملك شيئا قبل عصر المهدي القادم، الذي لا يحكم أكثر من بضع سنوات؛ فهل كل ما يبشّر به الإسلام في الحياة الدنيا، بضع سنوات يطول انتظارها كثيرا، وقد يزهد بها كثير من الناس؟!

ولو كان كل ما يملكه الإسلام انتظار عصر المهدي، لكان على العلماء والدعاة والمفكّرين ألا يجتهدوا في تحديد معالم النظام الإسلامي في شؤون الحياة كافة، وفي حل مشاكل البشر، فعصر المهدي قد لا يحتاج إلى هذه الاجتهادات كلها.

إن النصوص دلّت على أنه ستكون للإسلام دولة قبل عصر المهدي، وهذا الموقف من هذه المسألة هو وحده الذي يتلاقى مع وُعود الإسلام وقدراته الفائقة في إسعاد البشر، وكذلك مع ما يأمر به من العمل لإقامة الدولة الإسلامية؛ ولو لم يكن الأمر على هذه الشاكلة، لكان ثمة تناقض بين دعوى الإسلام بوعوده الجمّة، وبين عدم وصوله إلى قمة الهرم، لتقديم هذه الوعود، إلا أيام المهدي التي لا تدوم أكثر من بضع سنوات.

# المراجع


١. القرآن الكريم.

٢. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لعلي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٣. أصول الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.

٤. بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرّمة، ١٤٢٥هـ.

٥. البداية والنهاية، لعماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٦. شرح السنة، للحسين بن مسعود الفرّاء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٤م.

٧. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

٨. التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، لمحمد بن أحمد ابن فرْح الأنصاري الأندلسي، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٨م.

٩. تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، بلا ناشر ولا تاريخ نشر.

١٠. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ١٣٢٥هـ.

١١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات مبارك بن محمد الجزري، ابن اثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق، ١٩٦٩م.

١٢. الجامع الصغير، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مع فيض القدير، للمناوي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

١٣. رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا، لمحمد صبحي بن حسن الحلاق، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.

١٤. سبيل السعادة في سورة طه وكلمة التوحيد وأمة التوحيد في سورة الأنبياء، لعبد الحميد طهماز، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.

١٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة، نشرت معظم أجزائها مكتبة المعارف، الرياض، ونشر بعضها المكتب الإسلامي، بيروت؛ وذلك بين عامي ١٩٨٥-٢٠٠٢م.

١٦.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوع، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض؛ والمكتبة الإسلامية، عمان.

١٧.سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م.

١٨.سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

١٩.سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وأتم تحقيقه: إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢٠.سنن النسائي، لمحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.

٢١.سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، حُقِّق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٢.صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٣.صحيح الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٤.صحيح مسلم، تحقيق عرفان حسونة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٥.الصواعق المحرقة على أهل ارفض والضلال والزندقة، لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٦.عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد العيني، إشراف صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٧.عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٨.الغياثي، غياث الأمم في التياث الظُّلَم، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، ١٤٠١هـ.

٢٩.فتح الباري، للحافظ ابن حجر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٠.الفتن والملاحم الواقعة في آخر الزمان، لعماد الدين إسماعيل بن

كثير، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٣م.
٣١.فقه اللغة وسرّ العربية، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي، تحقيق املين نسيب، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٢.الفكر السياسي للإمام حسن البنا، لإبراهيم البيومي غانم، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م.
٣٣.فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
٣٤.القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، لأحمد بن محمد بن محمد ابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.
٣٥.لسان الميزان، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.
٣٦.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٧.مجموعة الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٨.مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، حسن البنا، المؤسسة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٤م.

٣٩.مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي بن سلطان القاري المكي، خرّج أحاديثه وعلق عليه صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٠.المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله لحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

٤١.مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي الموصلي، تحقيق ظهير الدين عبد الرحمن، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٢.مسند الإمام أحمد، طبعة مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

٤٣.المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، أتمّ تحقيقه حمزة أحمد الزين، دار الحدث، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤٤.المسيح المنتظر ونهاية العالَم، لعبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٥.مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن علي البوصيري،

تحقيق: موسى محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، بلا تاريخ.

٤٦.المصنّف، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبه، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ٢٠٠٦م.

٤٧.المصنّف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٨.المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق أيمن شعبان وسيد إسماعيل، دار الحديث، ١٩٩٦م.

٤٩.المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.

٥٠.معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥١.مقدمة ابن خلدون، وهي الجزءالأول من تاريخه، ضبطه ووضع حواشيه وفهارسه: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.

٥٢.المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٢م.

٥٣.منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليلم ابن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥٤.المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، لعبد العليم عبد العظيم البستوي، المكتبة المكية، مكة المكرّمة، ١٩٩٩م.

٥٥.موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق شعيب ارناؤوط ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٦.الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة، لعبد العليم عبد العظيم البستوي، المكتبة المكية، مكة المكرّمة، ١٩٩٩م.

٥٧.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٩٦٣م.

٥٨.نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لمحمد بن جعفر الكتّاني، دار الكتب السلفية، القاهرة، بلا تاريخ.

# الفهرس